



مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهدي مرسي والسيسي

### ١ - مدخل:

لقد قامت دعوة مبكرة لسلخ مصر من انتمائها العربي والإسلامي، واعتبارها أمة مصرية منفصلة، تعود في جذورها إلى الفرعونية المصرية القديمة، وأن عليها أن تعي هذه الحقيقة وتتعامل معها، وقد جاءت هذه الدعوة بعد الحرب العالمية الأولى، ودعا إليها كبار رجالات مصر من أمثال سعد زغلول وأحمد لطفى السيد وسلامة موسى ولويس عوض وغيرهم.. ثم جاء عبد الناصر عام ١٩٥٢، ونادى بالقومية العربية، وأعاد مصر إلى انتمائها العربي، لكن مقاطعة العرب للسادات بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ رفعت حدة الولاء إلى مصر الفرعونية تحت شعار مصر أولاً، ثم جاء حسني مبارك ليسيير على نهج السادات، ولتتكفى مصر إلى شؤونها الداخلية، ويصبح دورها محدوداً في المجال العربي.

لقد تم استنهاض المشروع الوطني الفلسطيني الحديث لأول مرة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ على يد مصر عبد الناصر وتم تبنيّه ودعمه عربياً بجهود مصر قيادة وشعباً، لأن مصر كانت تدرك خطورة المشروع الصهيوني عليها وعلى المنطقة، ولا أحد يعتقد بأن الخطر الصهيوني قد زال أو سيزول على الإطلاق في يوم من الأيام عن مصر والمنطقة، فغداً وما بعده ستجد مصر نفسها في مواجهة المشروع الصهيوني السرطاني، حتى وإن لم تكن راغبة بعداء "إسرائيل" ذلك أن الطبيعة العدوانية والعنصرية لهذا الكيان ستدفعه لمعاداة مصر وكل دولة عربية تحاول أن تتطور وتبني نفسها، ومن باب أولى إذا كانت تحاول أن تقود الأمة العربية نحو غد أفضل من الحرية والازدهار.

يعتبر البعد العسكري أهم أبعاد الأمن القومي وأكثرها فاعلية، ولا يسمح بالتهاون في تحقيقه وإعداده؛ لأن التهاون في ذلك يعني بالضرورة ازدياد التهديدات والأخطار التي تواجه الدولة والشعب، مما يقود إلى انهيارها وربما إخضاعها لسيطرة بلد محتل، أو إلغاء وجودها بشكل كامل وضمها لدولة أخرى، أو تقسيمها واقتسامها مع الدول الأخرى. كما يتشابك هذا البعد مع بقية أبعاد الأمن القومي الاقتصادية والاجتماعية تشابكاً قوياً؛ بحيث يؤدي ضعف أي من هذه الأبعاد إلى إضعاف البعد العسكري.

لقد خاضت مصر خلال العقود السبعة الماضية (١٩٤٨ . ٢٠١٨) أربع حروب ذات إشكاليات متعددة ضد "إسرائيل" كانت الحرب الأولى عام ١٩٤٨م، وكانت الحرب الثانية عام ١٩٥٦م فيما عرف باسم "العدوان الثلاثي على مصر" حين شاركت كل من فرنسا وبريطانيا في الحرب إلى جانب "إسرائيل". ثم الحرب الثالثة عام ١٩٦٧م؛ وبعد ست سنوات قامت الحرب الرابعة عام ١٩٧٣م. وأدت تلك الحروب في نهاية المطاف إلى لجوء مصر و"إسرائيل" إلى طاولة المفاوضات التي تمخّضت عنها اتفاقية كامب ديفيد التي وقّع عليها الرئيس الأسبق أنور السادات عام ١٩٧٩ مع العدو برعاية أمريكية؛ والتي على أثرها علقت الدول العربية عضوية مصر في الجامعة العربية بسبب توقيعها تلك الاتفاقية، وتم نقل مقر الجامعة إلى تونس، وتولّى التونسي الشاذلي القليبي منصب الأمين العام للجامعة. وبتوقيع مصر تلك الاتفاقية الخيانية المنفردة حدث تغيير شامل في العقيدة العسكرية للجيش المصري، فتحول وضع "إسرائيل" من عدو استراتيجي للأمة المصرية، إلى دولة عادية والشاهد على ذلك هو تصريحات الرئيس السادات بأن "حرب تشرين الأول هي آخر الحروب بين مصر وإسرائيل" وأن "السلام خيار استراتيجي"، وأن الحل الأوحده للمشكلة العربية مع العدو الصهيوني هو "السلام الشامل والعدل في المنطقة". وانتهجت قيادات الجيش المصري في ظل حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك العقيدة نفسها بل بشكل اسوأ، وسارت القيادات العسكرية للدولة المصرية على الطريق نفسه، على الرغم من أن بعض المحللين زعموا في حينهأن نظرة الدولة المصرية لم تتغير. "إسرائيل" بعد توقيع الاتفاقية وأن مقولة السادات تدرج تحت بند "الخداع الاستراتيجي" وأن قيادات الجيش المصري كانت مقتنعة بأن "العدو كان وما يزال يأتي من ناحية الشرق".

لقد فرضت اتفاقية كامب ديفيد على السادات تغيير القيادة العسكرية التي أدارت حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ والتي كانت تنظر إلى الكيان الصهيوني على أنه عدو استراتيجي للعرب ككل، وتصف حالة الصراع معه على أنها صراع عربي إسرائيلي طويل الأمد. وقد فرضت "إسرائيل" على السادات أيضاً تغيير اسم الوزارة التي يتبع لها الجيش المصري من اسم يعبر عن أنها وزارة حرب، بذريعة كون هذا الاسم ضد عملية السلام، وتحويل اسمها إلى وزارة الدفاع، ومن ثم الاتيان بقيادة عسكرية جديدة لا تكون لديها النظرة الاستراتيجية العدائية نحوها.

في هذا السياق كتب المشير محمد عبد الغني الجمسي، الذي كان رئيساً لهيئة العمليات في حرب ٧٣، ثم عين وزيراً للحربية، في مذكراته: "إذا كانت الحروب التي دارت بين إسرائيل والعرب تجذب الناس بأحداثها ونتائجها المباشرة، إلا أنني كنت أشعر دائماً بأننا نحن العرب لا نتعمق في دراسة جذور الصراع العربي الإسرائيلي، ولا نعطي الأهمية الواجبة لمعرفة ما قامت به الصهيونية العالمية والدول الكبرى من تخطيط وما

نفذته من أعمال في جميع المجالات، حتى أقامت دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين، وما قامت وتقوم به إسرائيل تؤيدها الدول الكبرى وتدعمها الصهيونية العالمية منذ إنشائها حتى اليوم. وبذلك يمكننا نحن العرب أن نتصور ونتوقع ما يبئنه المستقبل لهذه المنطقة من العالم، وما ننتظره من نتائج لهذا الصراع، وكيف نستعد لمواجهة في إطار الصراع الدولي الذي يشكل فيه الشرق الأوسط دوراً بارزاً. لقد اعتمدت الصهيونية العالمية على القوة المسلحة لإنشاء الدولة. فقد أنشأت في وقت مبكر جداً في فلسطين أول منظمة عسكرية سميت الحارس (هاشومير) ثم الهاغاناه، فكانت هي نواة الجيش الإسرائيلي الذي أعلن عن تكوينه ووجوده فور إنشاء الدولة".

وتابع المشير الجمسي "كان شعار بن غوريون الذي أطلقه حينئذ - بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار تعود من جديد- وكان ذلك تأكيداً لقرار الصهيونية العالمية الذي قضى بأن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء الدولة. ولما كان إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو مرحلة للتوسع على حساب الأرض العربية والسيطرة عليها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، فقد أصبحت القوة العسكرية الإسرائيلية لها الدور الأقوى والأهم ومصدر الخطر الرئيس على الدول العربية. وكما قال بن غوريون - منشئ الدولة- تعبيراً عن هدف الصهيونية من إنشائها: (دولة إسرائيل هي مجرد مرحلة على طريق الحركة الصهيونية الكبرى التي تسعى إلى تحقيق ذاتها، بحيث لا تشكل هذه الدولة هدفاً بحد ذاته بل وسيلة إلى غاية نهائية، ومن ثم فهي ليست تجسيدا كافياً للرؤية الصهيونية الأصلية".

وتابع المشير الجمسي: "جاءت حرب حزيران ١٩٦٧ بنتائجها الأليمة للعرب، وأصبح بن غوريون- نبي إسرائيل المسلح، كما يسمونه - أكثر وضوحاً في التعبير عن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع الذي تهدف إليه إسرائيل"، حيث قال "يجب أن نتخذ من الفتوحات العسكرية أساساً للاستيطان وواقعاً يجبر العرب على الرضوخ والانحناء له". وإلى أي مدى يتم التوسع، وأين حدود "إسرائيل"، رد بن غوريون قائلاً: "حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها".

وأكمل المشير الجمسي مذكرته قائلاً: "يتضح لنا من النظرة الفاحصة للجولات الثلاث الأولى (١٩٤٨-١٩٥٦-١٩٦٧) أن إسرائيل تستعد دائماً للحرب، وتحشد وتعبئ كل القدرات العسكرية والسياسية والمعنوية لخوضها. بينما نجد أنفسنا نحن العرب نفتت جهودنا وإمكانياتنا الضخمة لاعتبارات سياسية خانقة تضع القيود على هذه الجهود والإمكانيات. وهكذا استولت إسرائيل عام ١٩٤٨ على أرض عربية فلسطينية. وهكذا انتزعت لنفسها، نتيجة لاشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، حق الملاحة البحرية في خليج العقبة.

وهكذا توسعت عام ١٩٦٧ على حساب الأرض العربية باحتلال سيناء والمرتفعات السورية (الجولان) والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، لفرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية على العرب دعماً لمصادر القوى الأخرى. وما زالت تفرض الأمر الواقع على الجولان والضفة الغربية والقطاع بالقوة برغم مرور عشرين عاماً على احتلالها.

وتابع المشير: "جاءت حرب ت ١ ١٩٧٣، فكانت حرباً مختلفة تماماً عن الحروب الثلاثة السابقة لها، بعد أن تعمقنا في معرفة العدو الإسرائيلي لتحديد مصادر قوته ومواطن ضعفه تحديداً دقيقاً مهد لنا الطريق في الصراع العسكري الدائم والمستمر بين العرب وإسرائيل. لقد خاضت قواتنا المسلحة حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول ١٩٧٣ ضد العدو نفسه، واختلفت النتيجة اختلافاً واضحاً بين الهزيمة والنصر. وأغلب الرجال الذين اشتركوا في حرب حزيران هم أنفسهم الذين اشتركوا في حرب تشرين الأول بفاصل زمني حوالى ست سنوات، وهي فترة زمنية قصيرة لا يمكن أن يقال إن جيلاً حل فيها محل جيل. فضلاً عن ذلك، فإن الموقف العسكري الاستراتيجي في تشرين الأول ١٩٧٣ كان أصعب من الموقف في حرب حزيران. وبرغم ذلك عبرت قواتنا الهزيمة، وحقت النصر العسكري في ظروف سياسية أعقد مما كانت في حزيران". وأكمل المشير الجمسي قوله: "من الملفت للنظر أيضاً أن إسرائيل انتصرت في حرب حزيران من حدود اعتبرتها آمنه، وانتصرنا عليها نحن العرب في حرب تشرين الأول من حدود اعتبرتها آمنه. ومن هنا أتجه تفكيري إلى أن أكتب عن حرب تشرين الأول ١٩٧٣ دراسة موضوعية، أروي فيها ما حدث بايجابياته وسلبياته عسى أن يكون فيها فائدة لجيل قادم سيتحمل المسؤولية من بعدنا، في وجه مصاعب ومواقف بالغة التعقيد. فصرع القوى الكبرى لن يهدأ في هذه المنطقة، والصراع الإسرائيلي لن يتوقف".

بهذه الكلمات التي كتبها المشير الجمسي رئيس هيئة عمليات الجيش المصري أثناء حرب ١٩٧٣، في مذكراته أظهرت عقيدته ونظرته إلى "إسرائيل" التي يراها عدواً استراتيجياً للعرب ككل، وأن الصراع العربي الإسرائيلي مستمر ولن ينتهي، وأن على القيادات العسكرية أن تكون دائماً جاهزة ومستعدة لذلك العدو الاستراتيجي، وأن مقولة الرئيس الراحل السادات أن حرب تشرين الأول هي آخر الحروب، ما كانت تمثل عقيدة القيادات العسكرية نحو "إسرائيل" في ذلك الوقت.

أما الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في الفترة ما بين ١٦ ايار ١٩٧١ وحتى ١٣ كانون الأول ١٩٧٣، فكتب في مذكراته: "من المؤكد أنه ستكون هناك حروب قادمة بين

العرب وإسرائيل، ويؤيد ذلك الإيمان بالله، والإيمان هو الأساس، والرؤية الإيمانية تؤيدها الرؤية الاستراتيجية التي تقول انه لا بد إن عاجلاً أو أجلاً سينتصر العرب على إسرائيل".

بهذه الكلمات تحدث الفريق الشاذلي في برنامج بلا حدود على قناة الجزيرة في أواخر التسعينيات، وجاءت كلماته بعد مرور أكثر من ٢٠ سنة على اتفاقية كامب ديفيد التي عقدت عام ١٩٧٩م، لتظهر عقيدة رئيس أركان الجيش المصري الأسبق أثناء حرب تشرين الأول ١٩٧٣م نحو "إسرائيل".

وفي كتاب "الخيار العسكري العربي" الذي كتبه الفريق الشاذلي عام ١٩٨٣ تحدث عن خيار الحرب لا السلام، كحل وحيد للصراع الدائر، بين العرب وإسرائيل"، حرب وصفها الفريق الشاذلي بأنها طالما قال العرب عنها إنهم غير مستعدين لخوضها، لكن الشاذلي في خياره العسكري وضع بخلاصة خبرته ورؤيته الاستراتيجية والعسكرية جدولاً يوضح فيه واقع القدرات العربية في مواجهة الإسرائيلي وذلك في محاولة لإعادة تعريف الأمر الواقع القائل : إن العرب يستطيعون.

تركز الكتاب على فكرة أصيلة وهي عدم الاعتراف بـ"إسرائيل" وضرورة العمل الحقيقي لتحرير فلسطين ورد العدوان، وبدأ الحديث عن ملامح نشأة كيان "إسرائيل" بتلاقي الأهداف الدينية والقومية والاستعمارية للحركة الصهيونية مع المصالح السياسية والاستراتيجية البريطانية. وبالرجوع إلى ما قبل حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، فقد كتب الفريق الشاذلي مقدمة كتاب «عقيدتنا الدينية طريقنا إلى النصر»، الذي وزعته وزارة الحربية (الدفاع لاحقاً) على جنود الجيش المصري لتحفيزهم على القتال، قبل انتصار حرب تشرين الأول بثلاثة شهور. وبحسب البيانات الموجودة على غلاف الكتاب فهو مطبوع في ٨٠ صفحة بواسطة إدارة المطبوعات والنشر في القوات المسلحة، وذلك بتاريخ السبت ٣٠ حزيران ١٩٧٣، أي قبل الحرب بنحو ثلاثة اشهر.

وضمّت مقدمة الفريق الشاذلي جملاً تحفيزية ودعوات لجنود الجيش المصري بـ«الانتقام للشرف والكبرياء». وجاء فيها: "يا أبناء مصر يا جنود مصر الشرفاء.. يا أبناء العرب البواسل، أن الأوان لأن نظهر أنفسنا من الهوان والذلة التي أصابتنا بعد عام ١٩٦٧، أن الأوان لكي ننتقم لشرفنا وكبريائنا، أن الأوان لكي نشق بانفسنا وقدراتنا التي يشكك بها الأعداء والأصدقاء الانهزاميون، فالقتال سلاح وعقيدة". ونصح الفريق الشاذلي جنود الجيش المصري إذا شعروا بالخوف في بداية الحرب بالأحتقروا أنفسهم، قائلاً إن "آباءك العرب البواسل الذين أذهلوا العالم بالفتوحات والانتصارات، كانوا يشعرون بالخوف قبل بدء المعركة وكانوا يستعينون بالصلاة".

وحذر الشاذلي الجنود من الانسحاب أمام العدو، وقال: "تذكر أيها الجندي البطل أن من سينسحب أمام العدو سيلحق به الخزي والعار في الدنيا والآخرة، تذكروا أنكم ستعرضون لفترات عصيبة تشعرون فيها بالجوع ونقص في السلاح والعتاد". واختتم مقدمته بالقول: "لقد تجاوز اليهود حدودهم ظلما وصلفا، ونحن أبناء مصر عقدنا العزم على أن نردهم على أعقابهم وأن نقتلهم وندمرهم كي نغسل عار هزيمة ١٩٦٧ ونسترد كرامتنا وحريتنا.. اقتلوهم حيث ثقتموهم واحذروهم أن يخدعوكم فهم قوم خادعون قد يتظاهرون بالتسليم كي يتمكنوا منكم فيقتلوكم بخسة.. اقتلوهم ولا تأخذكم بهم شفقة أو رحمة فإنهم لم يرحموا أبناءنا ولم يدفنوا شهداءنا بل تركوهم في صحراء سيناء تنهش فيها الكلاب والضواري.. اشفوا نفوسكم ونفوس أهل مصر.. يجب أن ندخل المعركة وشعارنا النصر أو الشهادة، فإن كان هذا هو شعاركم ف (النصر في ركابنا إن شاء الله)".

بتلك الكلمات التي جاءت على لسان رئيس أركان الجيش المصري في حرب تشرين ١٩٧٣ الفريق الشاذلي تتضح الصورة العقائدية للجيش المصري وقيادات الجيش المصري بشكل أدق والتي تربت عليها وتشبعت بها وقت تلك الحرب، وتلك العقيدة ترى بأنه مهما طال أمد السلام بين مصر و"إسرائيل" ستظل عقيدة الجيش المصري تنظر للكيان الغاصب بأنه كيان احتلال وتحت تصنيف "عدو استراتيجي"، وأنه لا مجال لتطبيع وعقد تحالفات معه وإن كانت الدولة المصرية ليست في حالة حرب معه لا يعني بأن تكون بينهما علاقات استراتيجية.

أما المشير عبد الحليم أبو غزالة، وزير دفاع مصر في أواخر عهد السادات وبداية عهد مبارك، فألف كتابه الأول تحت عنوان "وانطلقت المدافع وقت الظهيرة.. المدفعية المصرية من خلال حرب رمضان"، وشرح فيه دور المدفعية المصرية في حرب تشرين الأول وكشف في كلماته عن نظريته وعقيدته العسكرية نحو "إسرائيل". فكتب تحت محور "عناصر الموقف الإسرائيلي بعد النكسة" يقول: "كانت ولا زالت السمة البارزة الأولى للمخطط الصهيوني الدولي صفة المرحلة؛ أي تحقيق الأهداف على مراحل متتالية مترابطة، وكل مرحلة من المراحل لها هدفها الأقصى وهدفها الأدنى. فالهدف الأقصى يحدد أقصا المكاسب التي ترمي إسرائيل لتحقيقها في المرحلة. أما الهدف الأدنى فهو الحد الأدنى للمكاسب التي تنشدها في خطتها المرحلة، والتي يجب أن تتمسك بها ما لم تتعرض لضغوط عسكرية أو سياسية تؤثر على الخطة وهو الحد الذي تبذل في تحقيقه كل طاقتها سياسية كانت أو عسكرية. وعلى ذلك تمسكت إسرائيل بالأراضي التي استولت عليها خلال حرب حزيران ١٩٦٧، وحاولت أن تحقق أحد هدفها لهذه المرحلة".

وتابع المشير أبو غزالة في شرح أهداف مراحل المخطط الصهيوني العالمي كما سماه، قائلاً: "الحد الأقصى: ويتلخص في ضم كل أو معظم هذه الأراضي على أساس أنها من ضمن حدود إسرائيل العظمى. ويتزعم هذا الاتجاه حزب (جاخال اي تكتل حزبي حيروت والليبراليين) وبعض المجموعات السياسية المتطرفة. فلقد أدلى مناحم بيجين زعيم حزب (حيروت) بتصريح في ٢٨ ايار ١٩٦٨ يقول: أن الأراضي العربية المحتلة هي أراضٍ إسرائيلية حررتها إسرائيل من الحكم الأجنبي غير الشرعي.. أنها أراضي الأجداد التي طرد منها الشعب اليهودي قبل ١٨٩٨ سنة".

وفي شرح أهداف الحد الأدنى للمخطط الصهيوني، رأى المشير أبو غزالة أن تطورات الموقف العربي-الدولي "أدت إلى دفع المعتدلين في إسرائيل للبحث عن حلول وسط وصياغة مقترحات تحقق لإسرائيل الحد الأدنى الذي لا تقبل ما دونه". واعتبر الاسرائيليون أن ذلك يعد تنازلاً منهم للعرب لابد من أن يأخذه بعين الاعتبار. وكان العامل الرئيس الذي تحكم في مفهوم إسرائيل عن الحد الأدنى هو الحدود الأمنية أو نظرية الأمن الاستراتيجي. وفي هذا المجال ظهرت صياغات جديدة ومصطلحات خلبية براقية. فلقد نادى موشيه ديان بضرورة النظر إلى مستقبل المناطق المحتلة ليس فقط من وجهة نظر الحق التاريخي بل أيضاً من خلال الاهتمام بالمستقبل التاريخي واستبدالها بعبارة الارتباط التاريخي. والفرق بين الكلمتين أو التعبيرين هو في الواقع الفرق نفسه بين الحد الأقصى والحد الأدنى. وفسر المعلقون الارتباط التاريخي بأنه ليس من الضروري أن تحتفظ إسرائيل بكل الأراضي المحتلة بحكم الحق التاريخي المزعوم وإنما توجد أماكن أو مناطق يجب الاحتفاظ بها من أجل سلامة مستقبلها.

أخيراً تناول المشير أبو غزالة موضوع: "الموقف العربي بعد النكسة" - (دروس مستفادة) فقال: "ما من شك أن هزيمة العرب في حزيران ١٩٦٧ قد تركت أثراً سياسياً وعسكرية ومعنوية سلبية بعيدة المدى. فلقد فقد العرب عنصر المبادرة الذي انتقل إلى جانب "إسرائيل" بكل أبعاده، وجعلها تتصرف في المنطقة كيف تشاء وما من رادع لها، تماماً كالبلطجي الذي يسيطر على حي من الأحياء بقوة عضلاته وجبروته. وكان الموقف العسكري المصري والسوري في حالة سيئة للغاية جعلته يقف إلى حد كبير موقف المتفرج الذي لا يجد ما يمكنه أن يتدخل به أو حتى يحتج به". وتابع المشير: "ولكن على الرغم من كل ذلك فلقد خرجنا بدروس مستفادة ووعيناها وعملنا على الاستفادة منها أخصها فيما يلي:

أ- جهلنا بعدونا واستهانتنا به أدّى إلى أن نخسر الحرب بسهولة.

ب- التقصير الشديد في وضع الخطط المناسبة لمقابلة أي موقف سياسي عسكري في المنطقة، وعدم وجود أي تعاون أو تنسيق بين الجبهات العربية المختلفة الأمر الذي أعطى "إسرائيل" حرية الحركة والقضاء على القوات العسكرية لكل دولة على حدة.

ج- ترك المجال السياسي العالمي للنشاط الإسرائيلي، فنجحت "إسرائيل" في استقطاب غالبية الرأي العالمي إلى جانبها.

د- الجهل بإمكانيات الأمة العربية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبذلك حرمانا من أسلحة مؤثرة في المجالين السياسي والعسكري.

هـ- أن الخطر الصهيوني ليس موجهاً لدولة عربية بالذات وإنما هو خطر يهدد كيان الأمة العربية كلها". في الختام أعلن ابو غزالة في كتابه عن استراتيجية مصر الجديدة بعد نكسة ٦٧ ازاء "إسرائيل"، وشرحها في ثمانية نقاط. وتحت محور "استراتيجية مصرية جديدة"، كتب يقول: "درست مصر دروس النكسة ووعتها وبدأت تضع لنفسها استراتيجية جديدة محددة، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية الجديدة بما يلي:

١- هناك أرض عربية يحتلها العدو ولا بد من تحريرها، وهو يرفض أن يتخلى عنها.

٢- أن العرب يرفضون الاستسلام ويصرون على استرداد الحق المغتصب، ويؤمنون بقدرتهم وإمكانياتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٣- استقطاب التناقض الموجود في العالم العربي، والعمل على خلق جبهة عربية موحدة تحاصر العدو الإسرائيلي وترهقه.

٤- هناك كثير من نقاط الضعف الأساسية في موقف "إسرائيل" يمكن استغلالها.

٥- يمكن للعرب أن يجعلوا بقاء "إسرائيل" في الأراضي المحتلة عبئاً ثقيلاً غالي التكاليف تقصر عنه إمكانياتها البشرية والاقتصادية.

٦- استقطاب المجال السياسي العالمي لصالح العرب وعدم ترك أي ميدان سياسي لـ "إسرائيل" تعمل فيه بحرية.

٧- البناء العسكري إلى جانب البناء الاقتصادي، على قاعدة يد تبني ويد تحمل السلاح.

٨- وضع خطة من أربع مراحل: البناء، والصمود، والردع، ثم التحرير".

وفي آخر جملة ذكرها المشير أبو غزالة أوضح بشكل دقيق نظرتة وعقيدته نحو الكيان الصهيوني الذي وصفه بأنه خطر يهدد الأمة العربية ككل، وليس دولة دون الأخرى، وما أشبه اليوم بالأمس، فبدل العمل من قبل القيادات العربية الحالية على تضافر جهودها لمقاومة ذلك الخطر الصهيوني الداهم والمتفاقم، والاستفادة من سلبيات الحروب السابقة مع العدو، تقوم هذه القيادات بالتشردم والاختلاف والتأمر فيما بينها. بل وصل الحد إلى مقاطعة وحصار وقصف بعض الدول العربية من قبل دول عربية أخرى بسبب الاختلاف في المصالح ووجهات النظر السياسية، والمستفيد الأول والأخير من ذلك كله هي "إسرائيل"، حيث تسير هي في مخطتها المرسوم لتحقيق أهدافها في إقامة دولة "إسرائيل الكبرى"، التي لن تتخلي عن تحقيقها مهما طال الزمن.

المشير حسين طنطاوي، الذي تولى وزارة الدفاع المصرية عام ١٩٩١ خلفاً للواء يوسف صبري أبو طالب الذي كان قد استلم الوزارة عام ١٩٨٩ بعد إقالة المشير محمد أبو غزالة، كان قائد الكتيبة ١٦ مشاة في حرب تشرين الأول. وكان طنطاوي قد شارك في حرب ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وحرب ١٩٧٣. وقد أذاع التلفزيون المصري كلمة متلفزة للمشير طنطاوي بعد حرب ١٩٧٣ استدل فيها بكتاب "حرب الغفران"، وهو عبارة عن مذكرات لـ"إيلي زعيرا" رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية في حينه، الذي تناول فيه أسباب هزيمة "إسرائيل" في حرب ١٩٧٣. وتناول "طنطاوي" فقرة كان يتحدث فيها "زعيرا" عن معركة المزرعة الصينية في محافظة الإسماعيلية بين الكتيبة ١٦ مشاة المصرية وبين وحدة مظلات إسرائيلية بجانب فرقة مشاة إسرائيلية، وكيف وجد الإسرائيليون صعوبة في تلك المواجهات. ووصف "طنطاوي" إسرائيل في ذلك الفيديو بأنها عدو، وأنه أمر بفتح النيران على قوات العدو، وقال أنه كان يتمنى أن لا يرجع أي فرد من جنود العدو علي قيد الحياة. يضاف إلى هذا ما نشره الموقع الإخباري الإسرائيلي "تيك دبكا" المقرب من الاستخبارات العسكرية في شهر شباط عام ٢٠١١م، في وصف "إسرائيل" لنظرة المشير محمد حسين طنطاوي تجاهها. حيث ذكر الموقع: "تصف إسرائيل نظرة طنطاوي إليها بأنها "باردة جداً" وعلاقته بها بأنها "فاترة جداً"، وتعتقد أجهزة استخباراتها أن عمر سليمان بسبب مشاحناته وتوتر علاقته بطنطاوي سيتراجع عن علاقته الحميمة مع إسرائيل.

بعد أحداث ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١م، وبعد اختراق الطيران الإسرائيلي الأجواء المصرية في شهر نيسان ٢٠١١م، قال المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري الأعلى في مصر وقتها على الصفحة

الرسمية للمشير على موقع الفيس بوك بأنه أصدر تعليمات "بمهاجمة كل طائرة حربية تخترق الحدود المصرية وإسقاطها فوراً". وأضاف طنطاوي بأنه أصدر "التعليمات بالرد على أي قصف يصيب أهداف داخلية على كافة الحدود المصرية".

وفي إحدى الوثائق المشفرة التي نشرها موقع ويكليक्स وكانت تحمل رقم ٠٥ القاهرة ٢٨٩ وحررت بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٥ كشفت تلك الوثيقة بوضوح أن أمريكا و"إسرائيل" ضغطتا بكل قوة من أجل تخفيض عدد الجيش المصري، لكن المشير حسين طنطاوي رفض الطلب وكان عقبة في سبيل تحقيقه بل إنه سعى منذ ذلك التاريخ لتحديث الجيش المصري وتطويره. وتؤكد الوثيقة أن المشير كان يعمل بطريقة أكدت للإدارة الأمريكية أن هناك حدثاً سياسياً كبيراً سيقع في مصر حتى أنهم في الوثيقة رصدوا لقاء تم بين المشير الذي زار الصين في ربيع ٢٠٠٤ ووزير الدفاع الصيني. وقد طلب المشير مساعدة الصين لتطوير الجيش المصري، بالمخالفة للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، وأشارت الوثيقة إلى أن الجيش المصري على حد علمهم لم يكن يثق في مبارك ونظامه، حتى أن المشير على حد تعبير الوثيقة كان لا يترك مصر كثيراً، وكانت سفرياته شبه سنوية بواقع زيارة كل عام. ويضاف إلى ذلك ما كشفته وثيقة لوزارة الخارجية الأمريكية سربت لموقع "ويكليक्स" ونشرتها صحيفة "هآرتس" يوم ٨ نيسان ٢٠١١م، أن ضباطاً من الجيش الإسرائيلي اشتكوا لنظرائهم الأميركيين من وزير الدفاع المصري، المشير محمد حسين طنطاوي، بأنه كان بمثابة "عائق" أمام الجهود التي تبذلها "إسرائيل" لمحاربة نقل الأسلحة إلى قطاع غزة. وتُظهر الوثيقة من شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ أن ضباطاً في الجيش الإسرائيلي اشتكوا أمام نظرائهم الأميركيين في لقاءات "الحوار الاستراتيجي" بين أمريكا و"إسرائيل" من أن المشير طنطاوي لا يساهم في جهود محاربة تهريب الأسلحة إلى القطاع بل يشكل عائقاً. وفي المقابل، أثنى الضباط على دور مدير الاستخبارات العامة المصري السابق، عمر سليمان، وتم وصفه بأنه يؤيد بقوة محاربة تهريب الأسلحة إلى القطاع. وكان الضباط الإسرائيليون يرون أن التوجهات المختلفة لكل من طنطاوي وسليمان أثرت على دور المؤسسات التي يرأسها كل واحد منهما، أي الجيش والمخابرات. وأشار الضباط إلى أن هناك مشكلة "في التنسيق بين الاستخبارات العامة المصرية والجيش المصري". وفي أبريل من عام ٢٠١٢م، أطلق المشير "طنطاوي"، رئيس المجلس العسكري (الحاكم في تلك الفترة)، تصريحات حادة، طالباً من الجيش المصري أن يكون جاهزاً على الدوام لحماية حدود مصر، ومحدراً من كسر قدم أي معتدٍ. ورغم أن طنطاوي لم يذكر "إسرائيل" تحديداً، فإن تزامن التصريحات مع تصاعد الأزمة بشأن تصدير الغاز فسّر بأنه رسالة إلى تل أبيب. وقال طنطاوي في كلمة أثناء تفقده للمرحلة الرئيسية للمناورة التكتيكية بالذخيرة الحية (نصر ٧) التي جرت في سيناء في نيسان ٢٠١٢م، إن حدود مصر ملتبهة بصفة مستمرة،

وإن مصر لا تعتدي على أحد من البلاد المحيطة بها، بل تدافع عن حدودها، مشدداً: "إذا اقترب أحد من حدود مصر، سنكسر قدمه، لذلك يجب على قواتنا أن تكون في حالة جاهزية مستمرة". وعلى الإثر تصاعدت حدة التوتر بين القاهرة وتل أبيب، في تلك الفترة بعد الإعلان عن وقف تصدير الغاز المصري إلى "إسرائيل". وبرغم أن مصر و"إسرائيل" سعتا إلى تخفيف حدة التوتر من خلال الإعلان أن الخطوة ما هي إلا "وقف مؤقت لتصدير الغاز" وليست "إلغاء للاتفاقية"، لوجود خلافات تجارية وليس لها أي أبعاد سياسة، إلا أن وزير الخارجية الإسرائيلي وقتها "أفيغدور ليبرمان" صرّح قائلاً إن "الخطوة المصرية لا تبشر بخير"، وكان قبلها قد أعلن أن "مصر أخطر علينا من إيران"، مطالباً باستعدادات عسكرية.

في ١٥ شباط ٢٠١١، أي بعد خلع الرئيس الأسبق مبارك بأيام قليلة قالت صحيفة "الغارديان"، إن السفير الأمريكي في القاهرة "فرانسيس ريتشارد وني" وصف في برقية أرسلها إلى واشنطن في آذار ٢٠٠٨ المشير طنطاوي بأنه "كبير في السن ومقاوم للتغيير وركز مع حسني مبارك على استقرار النظام والحفاظ على الوضع الراهن خلال مرحلة ما بعد اتفاقية كامب ديفيد، وهما ببساطة لا يملكان الطاقة أو الرغبة أو النظرة لفعل أي شيء مختلف". وأضافت الصحيفة "على الرغم من اعتماد مصر على تمويل الجيش الأمريكي، نظر المسؤولين الأميركيين إلى طنطاوي على أنه متحفّظ حيال ذلك، ورأوا أن الرجل الثاني في المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفريق سامي عنان (رئيس أركان الجيش المصري الأسبق وقت ثورة كانون الثاني) أكثر قابلية للعلاقات الشخصية"، وأشارت إلى أن الفريق عنان كان في واشنطن عند اندلاع الاحتجاجات في القاهرة.

وفي هذا السياق تم نشر وثائق دبلوماسية أميركية عبر موقع ويكليكس في نهاية عام ٢٠١٠م، أشارت إلى أنّ الولايات المتحدة منزعة من استمرار الجيش المصري اعتباره إسرائيل "العدو الأساسي"، رغم توقيع اتفاقية سلام معها منذ أكثر من ثلاثة عقود.

تولى المشير عبد الفتاح السيسي وزارة الدفاع المصرية في شهر آب من عام ٢٠١٢م، خلفاً للمشير حسين طنطاوي، في وقت حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، وأصبح السيسي الرجل الأول داخل الجيش المصري. وبعد أحداث الثالث من تموز عام ٢٠١٣، تولى السيسي رئاسة البلاد في شهر ايار ٢٠١٤م. وفي تلك الفترة كانت محافظة شمال سيناء تشهد عمليات قتال مع مجموعات مسلحة منها من بايع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، هذا في مقابل المظاهرات التي كانت تشهدها الدولة المصرية رفضاً لتولي العسكر حكم مصر. واستغل السيسي وبعض قيادات الجيش المصري تلك الأحداث في إعادة تشكيل عقيدة الجيش المصري، وترسيخ عقيدة أن الإرهاب، وقصد به جماعات الإسلام السياسي وبعض الجماعات المسلحة

التي انتهجت العنف، هو عدو الجيش المصري الاستراتيجي. وبناء على ذلك التحول في عقيدة النظام المصري الجديد حدث تقارب ويمكن القول انه أصبح هناك تحالف استراتيجي مصري إسرائيلي، بدعوى التنسيق لمحاربة الإرهاب، وأصبح الجيش المصري يشارك الجيش الإسرائيلي جنباً إلى جنب في تدريبات عسكرية مشتركة، وتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ضد المسلحين في سيناء.

إذن بعد أن تولى السيسي زمام الأمور في مصر، وكانت سيناء وما يحدث فيها من تمرد مسلح بمثابة الاختبار الأول لسياسته، استند هذا الأخير في عملياته العسكرية ضد التمرد المسلح في سيناء إلى شراكته الاستراتيجية والأمنية مع "إسرائيل"، التي أعطت الضوء الأخضر لقوات الجيش المصري لتنتشر في مناطق واسعة داخل شمال سيناء "المنطقة (ب)، والمنطقة (ج)"، لكي تتمكن من مواجهة الجماعات المسلحة بالسلاح الثقيل والمدركات والطلعات الجوية. وقد جاءت تلك العمليات العسكرية على عكس ما ينص عليه الملحق الأمني من "اتفاقية كامب ديفيد". ومن ثم، أصبحت مواجهة الجماعات المسلحة في سيناء من أهم الملفات الأمنية بين الجانبين. فقد أصبحت "إسرائيل" تتعاون مع مصر، من خلال قيامها بعدة طلعات جوية استخباراتية للكشف عن بؤر المسلحين وطلعات استهداف للمسلحين في حين آخر، بل قامت في أكثر من مرة بتوجيه ضربات عسكرية لأهداف متواجدة داخل الأراضي المصرية في محافظة شمال سيناء.

## ٢ - الثورة المصرية ونتائجها وتداعياتها:

في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ نزل آلاف المصريين، بدعوات أطلقتها حركات شبابية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إلى الشوارع متجهين إلى ميدان التحرير، الذي أصبح رمز الثورة، للمطالبة بـ"العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية". وسرعان ما تحول الآلاف إلى ملايين يصيحون "ارحل.. ارحل"، حتى اضطر الجيش أن يتخلى عن الرئيس الأسبق مبارك الذي أعلن في ١١ شباط تسليم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ١٨ يوماً من ثورة شعبية، انطلقت احتجاجاً على عنف الشرطة والفساد المستشري والسعي الحثيث من جانبها وجانب ابنه جمال لوراثته. بالتالي نظم المجلس الأعلى العسكري بعد ذلك أول انتخابات تشريعية ورئاسية حرة، أسفرت عن فوز جماعة الإخوان المسلمين، القوة المعارضة الأكثر تنظيماً تحت حكم مبارك، بأكثرية برلمانية وصعود أحد كوادرها، محمد مرسي، إلى الرئاسة. لكن بعد عام من تولي الأخير السلطة، في الثالث من تموز ٢٠١٣، قام قائد الجيش آنذاك عبد الفتاح السيسي بعزله. وبعد سنوات على إسقاط مبارك، عاد الموت تحت التعذيب في أقسام الشرطة، وأضيف إليه الاعتقال التعسفي

والاختفاء القسري للشباب والمعارضين، بحسب منظمات حقوق الإنسان التي وصفت نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي بأنه "أكثر قمعية من نظام مبارك". وفي الوقت نفسه، وجد الاقتصاد المصري صعوبة في التعافي. وفي الشهور التالية، قام جنود ورجال شرطة، بحسب منظمات حقوقية، بقتل أكثر من ١٤٠٠ من أنصار مرسي، واعتقلوا أكثر من ١٥ ألفاً آخرين. وأصدر القضاء أحكاماً بالإعدام على مئات بينهم مرسي نفسه وبعض قيادات الإخوان في قضايا جماعية سريعة. ثم امتد القمع ليشمل الشباب المنتمين لحركات غير إسلامية تدعو للديمقراطية، شاركت في الدعوة لثورة ٢٠١١ ومعارضة للسيسي.

وهنا نشير إلى دلالات ومؤشرات التقارب المصري الإسرائيلي منذ تموز ٢٠١٣م وإلى وقتنا الحالي وكيف بدت سياسة السيسي وافكاره تجاه العدو:

١: لم يشارك المشير عبد الفتاح السيسي في أي حرب ضد "إسرائيل" على مدار تاريخه كونه تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٧٧م، أي بعد حرب ١٩٧٣ بأربع سنوات وقبل عقد اتفاقية كامب ديفيد بسنة واحدة. ولعل البعض يربط بين عدم مشاركة السيسي في الحروب ضد العدو وبين حرصه وعمله على إخراج كل القيادات العسكرية التي شهدت حرب ت ١ من داخل المجلس العسكري الحالي. وكان آخر عضو بالمجلس العسكري قد شارك في حرب أكتوبر وقام السيسي بإخراجه من المجلس العسكري في ١٨ ك ١ عام ٢٠١٦م، هو الفريق عبد المنعم التراس قائد قوات الدفاع الجوي السابق. حتى لا تكون لديهم تلك الرؤية والعقيدة نحو "إسرائيل" بأنها "عدو".

٢: إن كلمة "عدو" لم تذكر على لسان السيسي في أي خطاب من خطاباته منذ كان وزيراً للدفاع في آب ٢٠١٢م، ثم بعدما أصبح "رئيساً" في ايار ٢٠١٤م، عندما يذكر "إسرائيل". بل وقف السيسي من على منبر الأمم المتحدة في نيويورك في ايلول ٢٠١٧ أثناء كلمته في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال "أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي" جنباً إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن "الإسرائيلي" وأدعو الشعب الفلسطيني لقبول التعايش مع الإسرائيليين في أمان، فذكر السيسي كلمة المواطن الإسرائيلي مرتين ولم يذكر كلمة المواطن الفلسطيني، بل اكتفى بدعوة الشعب الفلسطيني المحتلة أراضيها إلى القبول بـ "إسرائيل" والتعايش معها في أمان.

٣: إن جميع البيانات العسكرية منذ ٣ تموز ٢٠١٣م، لم تصف "إسرائيل" على أنها عدو، وإذا رجعنا إلى بيانات المتحدث العسكري الأسبق العقيد أحمد علي والمتحدث العسكري السابق العميد محمد سمير والمتحدث العسكري الحالي العقيد تامر الرفاعي فلا نجد في تلك البيانات ما يشير إلى "إسرائيل" على أنها "عدو".

٤: بعد شهر واحد من تولي عبد الفتاح السيسي الحكم، بدأت "إسرائيل" عملية عسكرية على قطاع غزة في منتصف عام ٢٠١٤م، فأوقعت مئات الشهداء والجرحى، وألحقت أضراراً جسيمة بالقطاع، ولم يُصدر عبد الفتاح السيسي أي تصريح بشأن العدوان على غزة، واكتفى بإجراء اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس لبحث الأوضاع. في حين أعلنت "إسرائيل" أن رئيس المخابرات المصرية زار تل أبيب قبل يوم واحد من بدء العدوان. ورغم تواصل القصف الإسرائيلي، تمسك السيسي بإغلاق معبر رفح، ولم يسمح بفتحه إلا لساعات محدودة وأمام حالات بعينها.

كثيراً ما يستبعد من التحليل السياسي "الرومانسية الإستراتيجية" بين "بيبي" نتنياهو و"إسرائيل" والسيسي في مصر، حيث يتشارك الرجلان السياسة الخارجية المحافظة نفسها في الشرق الأوسط، ويبدو الزعيمان مصممين على الحفاظ على الوضع الراهن والاستقرار، عن طريق تجنب تخطيطات السياسة الخارجية الكبرى، وتعزيز العلاقات مع أنظمة ذات توجهات مماثلة.

وعندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، يبقى القلق الحقيقي في مصر هو هو بخصوص العلاقات بين حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في غزة، ومع الجماعات الجهادية في سيناء. وقد قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة إلى "إسرائيل" لمناقشة الجهود المبذولة لاستئناف المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية المتوقفة. وكذلك دعا السيسي في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة الجانبين إلى استمرار المحادثات حتى مع تشكيك كل طرف بالأخر. وما قد يبدو قلقاً حقيقياً على القضية الفلسطينية يمكن أن يكون في الواقع بمثابة أداة في خدمة المصالح القطرية المصرية. وعبر مكانتها الرائدة من القضية الفلسطينية، يمكن لمصر تحسين صورتها على الصعيدين المحلي وفي العالم العربي، بينما تضيف شرعية أيضاً على علاقات أعمق مع "إسرائيل"، خاصة إذا ما تم استئناف المحادثات، وترحب "إسرائيل" بالدور المصري المهم، ليس فقط لأنه قد يعزز من نظام السيسي، ولكن لأنه قد يساعد "إسرائيل" على مواجهة مبادرة مجلس الأمن المحتملة وغير المؤاتية لها، والتي تقودها القوى الأوروبية لإنهاء الصراع. وفي حين تشهد العلاقات بين مصر و"إسرائيل" مستويات غير مسبوقة من التعاون، إلا أن الحديث عن تحالف بينهما لا يزال سابقاً لأوانه، فقد قال نائب قائد الجيش الإسرائيلي يائير جولان مؤخراً أن تحقيق علاقات أوثق مع مصر لا يقوم على الحب أو القيم المشتركة، ولكنه وصف المستوى الحالي من التعاون بأنه نقطة انطلاق جيدة. وعلاوة على ذلك، وبسبب مخاوف السيسي الأولية بشأن الأمن وتحسين الاقتصاد، قال إنه يسعى ويرحب بفرص التنمية الاقتصادية حتى مع "إسرائيل". وعلى سبيل المثال، في الآونة الأخيرة أظهرت مصر اهتماماً بالمشروعات المصرية-الإسرائيلية في مجالات السياحة وتحلية مياه البحر. ومن جانبها، فإن مخاوف "إسرائيل" بشأن استقرار

الحكومة المصرية يجعلها مستعدة لمساعدة مصر والتعاون معها في مجالات الطاقة والري والغاز. وفيما يتعلق بالأمن، تعد الحملات العسكرية المصرية في سيناء أبعد ما تكون عن الانتهاء، وطالما أن شبه جزيرة سيناء غير مستقرة، ستبقى الديناميكيات الإقليمية غير واضحة، ومع بقاء قيادة السيسي الحالية في السلطة، فقد تستمر العلاقات المصرية-الإسرائيلية في الازدهار والتطور. لكن دائما على الصعيد الرسمي فقط، ولمزيد من القاء الضوء على هذا الموضوع نورد ما نشره موقع "واللا" الإسرائيلي حول العلاقات بين القاهرة وتل أبيب على المستوى السياسي والشعبي، حيث اوضح أنه بينما تتعزز العلاقات على المستوى السياسي، لا يزال الشعب المصري يكره الإسرائيليين ولا يقبل بالتطبيع معهم، بخلاف التعاون السياسي والعسكري بين دوائر صنع القرار في البلدين.

وأضاف الموقع الإسرائيلي في تقريره أنه قبل ٣٧ عاما وقعت القاهرة وتل أبيب على معاهدة سلام، لكن على المستوى الشعبي بقيت العلاقات المتجمدة سائدة وثابتة، واستشهد بواقعة إقالة النائب السابق توفيق عكاشة بسبب لقاء جرى مع السفير الإسرائيلي في القاهرة حاييم كورين.

ونقل الموقع عن هبة حمادي، مديرة إدارة خدمة العملاء بالجيزة، قولها: "ان مزاج الشارع المصري لم يتغير نحو الإسرائيليين، فكل ثلاث سنوات تقوم بقتل الآلاف من الفلسطينيين، لذا لم تقدم لنا فرصة لنسيان جرائمها". وأوضح موقع واللا أن لقاء توفيق عكاشة مع حاييم كورين، أثار موجة من الغضب في مصر، لينتهي الأمر بإقالته من البرلمان، مضيفا أن هذا الواقع يدعو لتساؤل مفاده لماذا بعد مرور ٣٩ عاما على توقيع اتفاقية السلام مع مصر ٢٦ آذار عام ١٩٧٩، لا نستطيع أن نرى تحسنا طفيفا في العلاقات بين البلدين، هل المواطن المصري البسيط لا يفهم المصالح المشتركة بين القاهرة وتل أبيب؟ واستكمل قائلا: للإجابة على هذا السؤال، يجب علينا أولا التعرف على الجذور التاريخية للعداء بين البلدين، حيث لم تكن هناك أي فرصة للتطبيع مع "إسرائيل" حتى زارها السادات بهدف تعزيز "السلام"، ثم توسيع التطبيع في المجالات التجارية والثقافية. واعتبر السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة، اسحاق ليفانوف، السادات بأنه أشجع الرؤساء المصريين في علاقاته مع تل أبيب، ولم يهتم حينها بموقف الجامعة العربية وقطع دولها علاقاتها مع مصر بعد توقيع "اتفاق السلام" بين القاهرة وتل أبيب.

وعن فترة حكم مبارك، قال الموقع أن التطبيع الثقافي والتجاري بين البلدين بلغ مستويات كبيرة من التعاون، فضلا عن العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين، وعلى كافة مستويات دوائر صنع القرار ومسؤولي الحكومة. ولفت الموقع الإسرائيلي إلى أن علاقات القاهرة وتل أبيب الآن يحكمها عدة مصالح مشتركة تعزز

التعاون بين البلدين، خاصة في القضايا العسكرية والسياسية حيال الكثير من القضايا في منطقة الشرق الأوسط. وحول العلاقات على المستوى الشعبي، أكد موقع واللا أن الرفض لا يزال هو السمة الأبرز حتى الآن، فبرغم التعاون السياسي وتكرب حكام القاهرة من نظرائهم في تل أبيب، إلا أن الشعب المصري ونقاباته العمالية لا تزال ترفض صور التطبيع وأشكاله.

واختتم الموقع تقريره بالحديث عن أسباب عداء الشعب المصري للإسرائيليين، قائلاً إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو أبرز الأسباب، خاصة في ظل تكرار الهجمات ضد الفلسطينيين في غزة، كما أن قادة الرأي العام في مصر ينتمون إلى مدرسة فكرية تعارض التطبيع مع "إسرائيل". من ناحية أخرى أشارت صحيفة معاريف الإسرائيلية إلى أن مستوى العلاقات الذي ظهر خلال الأيام الماضية بين القاهرة وتل أبيب غير مسبوق، ولم يتحقق حتى في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، مضيفاً أنه خلال السنوات السابقة قبل وصول السيسي للحكم، كان الجميع في مصر يرفض التطبيع مع "إسرائيل" أو إقامة علاقات علنية معها، خاصة منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية. وأكدت الصحيفة الإسرائيلية أنه خلال سنوات حكم مبارك كانت العلاقات بين القاهرة وتل أبيب مقتصرة على البروتوكولات التعاونية والعلاقات الدبلوماسية والاستخباراتية، ولم تصل لحد لقاء شخصيات إعلامية أو عامة بالمسؤولين الإسرائيليين في العلن كما جرى في الأيام الأخيرة.

وأوضحت معاريف أن المحلل الإسرائيلي جاكى حوكي وجه من ناحيته رسالة إلى الرئيس السيسي عبر الصحيفة يطالبه فيها بفتح تطبيع العلاقات بين القاهرة وتل أبيب ورفع الحظر عن علانية العلاقات بين البلدين، وهو الأمر الذي انعكس سريعاً في اللقاء الذي جمع عكاشة وكورين في منزل الإعلامي المصري.

ظلت العلاقات المصرية- الإسرائيلية منذ تأسيسها عام ١٩٧٩ تشكل ما يشبه عقب أخيل الذي من خلاله يحاول معارضون مصريون وقوى إقليمية منافسة التشكيك في قومية ووطنية السياسة المصرية إجمالاً، حيث هاجم العديد من المسؤولين الإسرائيليين سياسة مصر في أكثر من ملف بدءاً من سعيها الحثيث لإدخال "إسرائيل" في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مروراً بسعي مصر إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بهدف حرمان "إسرائيل" من تمرير ادعاءاتها بأنها تسعى للسلام ولكنها لا تجد أمامها صوتاً فلسطينياً موحداً للتحديث إليه، وانتهاءً بحرص مصر على استمرار معاهدة السلام معها وتحميلها جزءاً من مسؤولية الحفاظ عليها في ظل محاولات التنظيمات الإرهابية العاملة في سيناء استثمار الحدود المصرية مع غزة في شن

هجمات على إسرائيل لإثبات عدم قدرة مصر على فرض سيادتها على سيناء ومن ثم اعتبارها غير قادرة على حماية اتفاقية السلام معها.

لقد دأبت القيادات المصرية المتتابعة على الزعم بان توقيع مصر لاتفاق السلام مع العدو في كامب ديفيد وحرصها على استمراره حتى في الظروف الحالكة التي مرت بها البلاد في الفترة بين ٢٠١١-٢٠١٣، قد انطلق من دوافع مصلحة وطنية صرفة حيث لم يكن لمصر بعد استردادها سيناء كاملة عام ١٩٨٧ أي مصلحة في تقويض الاتفاقية، كما أن الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات مع "إسرائيل" قد مكنها من أن تلعب الدور الأهم في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي سواء فيما يتعلق باستئناف جهود التسوية أو باستعادة الهدوء بين حركة حماس و"إسرائيل" في أعقاب مواجهات مسلحة ممتدة كما حدث في صيف ٢٠١٤، رغم محاولات تركيا وقطر الحل محل مصر في هذا الملف. كما تدعي هذه القيادات بان مصر نسقت مع الدول العربية والإسلامية لدعم مشروع قرار أمام مجلس الأمن لإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية في ك ١ عام ٢٠١٦ كما وقفت مصر أمام قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" برعايتها لمشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين القرار الأمريكي ويؤكد أن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المنتظرة.

### ٣-العلاقات مع العدوين مرسي والسيسي:

لقد أصبح الجيش المصري منذ حكم السادات ذا علاقات وثيقة بالجيش الأميركي بعد أن وقّع اتفاقية كامب ديفد عام ١٩٧٨ مع "إسرائيل"، التي كانت أميركا ضامنة لها. وقد التزمت أميركا بتزويد الجيش المصري بالسلاح، كما التزمت بدفع أكثر من مليار دولار مساعدة سنوية له مقابل رهنه لسياساتها. لكن منذ قرر السادات إنهاء الصراع المسلح مع العدو الإسرائيلي في اتفاقيات كامب ديفيد، لم تتوقف التجاوزات الإسرائيلية على مصر، سواء بإرسال الجواسيس أو إطلاق النار على الجانب المصري، مما نتج عنه سقوط ضحايا من المدنيين أو العسكريين، ماعمق حالة العداة الشعبية المصرية ضد دولة الكيان. وعلى مسار آخر، استمرت التفاهات الحكومية بين الطرفين، وإن بدت الصورة العلنية أن هناك فتورا في العلاقات، ومساحة تركها الدولة المصرية للنقابات والحركات الشعبية لتبدي اعتراضها على ممارسات دولة الاحتلال، أو رفض وجودها. وعندما تحركت المعارضة الشعبية في مصر ضد مرسي وسياساته واتهمته بأخونة الدولة، تحرك الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي، وطلب من الطرفين، اي المعارضة ومرسي، الاجتماع لحل الخلاف، ثم

حشدت المعارضة الحشود في ٣٠ حزيران من أجل دعوة مرسي للاستقالة، وقدر الجيش عدد المتظاهرين بأربعة ملايين، وأعطى مهلة ٤٨ ساعة لمرسي من أجل فض النزاع مع المعارضة وإلا فإنه سيتدخل، وبالفعل أعلن عبد الفتاح السيسي يوم ٣ تموز ٢٠١٣ خريطة طريق تضمنت عزل مرسي، وبهذا أصبح الجيش المصري يلعب دور الحامي والراعي للعلمانية الليبرالية في الدولة المصرية، كما كان يفعله الجيش التركي في الدولة التركية. وقد وقف الطرف الإسرائيلي في الجانب الداعم لحركة الجيش التي أطاحت جماعة الإخوان المسلمين وسريعاً، التقطت أطراف الحكم الجديد طرف الخيط، فقدمت تنازلات للجانب الإسرائيلي، لم تكن مطروحة في أشد لحظات التبعية المصرية للخارج قبل ثورة كانون الثاني ٢٠١١، وأبدت مودة كبيرة في التعامل معه، على الرغم من اعتماد نظام الحكم على تخوين الحركات المعارضة له واتهامها تكتيكياً بمحاولة تنفيذ مخططات أميركية وإسرائيلية لهدم الوطن. وبعدها كان أفضل ما يمكن أن توصف به العلاقات المصرية-الإسرائيلية بأنها عبارة عن "سلام بارد"، نجد أن الأجهزة الأمنية في كلا الجانبين - في واقع الحال - قد طورت مستويات رفيعة ومميزة من التعاون في السنوات الأخيرة. وأسهم اندلاع ما يسمى بالربيع العربي والثورة المصرية (أو الثورات) التي تلتها في توطيد العلاقات بين قيادات الفريقين. ومن المثير للاهتمام أن بذور توثيق التعاون الأمني بين مصر و"إسرائيل" خلال "الربيع العربي" قد زُرعت في عهد الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين بالذات، تلك الحركة الإسلامية التي تدعي في الظاهر رفضها لـ "إسرائيل" تماماً. وفي وقت مبكر من فترة رئاسة مرسي نجد انه أعرب في رسالة ودية جدا عن احترامه لشخص "صديقه العزيز" شمعون بيريس ولاتفاقية السلام المنفرد في كامب ديفيد، ولكنه نأى بنفسه عن العلاقات التي يمكن الا تحظى بشعبية مع العدو الصهيوني، وذلك من خلال ترك الملف الإسرائيلي مع قائد الجيش آنذاك المشير عبد الفتاح السيسي. وعندما، أعلنت واشنطن عن أنها سوف تربط تقديمها المساعدات العسكرية لمصر بمدى التزام حكومة الإخوان المسلمين بنصوص معاهدة عام ١٩٧٩، قامت "إسرائيل" بالضغط على الولايات المتحدة لإرسال المساعدات العسكرية إلى القاهرة، بحجة الحاجة إليها لمواجهة التهديدات الأمنية في شبه جزيرة سيناء. وبعدها أطاح الجيش بمرسي في تموز ٢٠١٣، وأصبح السيسي رئيساً، قويت العلاقات المصرية-الإسرائيلية وتعززت أكثر فاكثراً. وفي أوائل عام ٢٠١٦، وبعد انقطاع منذ عام ٢٠١٢، عينت مصر سفيراً لها في تل أبيب، وأعدت "إسرائيل" فتح سفارتها في القاهرة، التي كانت قد أغلقت منذ اقتحامها من قبل محتجين عام ٢٠١١.

وكمزيد من الحسابات بشأن توطيد العلاقات المصرية-الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، يجب أن يؤخذ العديد من التطورات الرئيسية في الاعتبار، وعلى وجه التحديد التمرد الجهادي التكفيري في شبه جزيرة سيناء

ووضع حماس في قطاع غزة، وكذلك نظرة العالم تجاه قادة الدولتين - السيسي ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

#### ٤ - القضية الفلسطينية ضحية العلاقات المشتركة:

شهد الاهتمام العربي الشعبي والرسمي بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية، أو ما كان يسمى بالبعد القومي، حالة تراجع وتدهور متسارعة لا تنفصل عن التراجع العام للمشروع القومي العربي والنظام الإقليمي العربي. الأمر الذي انعكس على القضية الفلسطينية بحصول عملية ممنهجة لفك الارتباط التاريخي والمصري والاستراتيجي والنفسي ما بين فلسطين والأمة العربية عموما إلا ما رحم ربي. والخطورة في هذا الشأن تكمن في أن التراجع وعدم الاهتمام لم يعد رسميا فقط بحيث يمكن تفسيره بعلاقات المصالح التي تربط الأنظمة والنخب السياسية بالغرب و«إسرائيل» وباستحقاقات الالتزامات الدولية، بل أصبح شعبيا ووصل لدرجة كي وعشريحة واسعة من الشعوب العربية لتُغيّر من إيمانها والتزامها بالقضية الفلسطينية كقضية عادلة، من دون الفصل والتمييز بين أخطاء أحزاب ونخب سياسية فلسطينية وبين الشعب الفلسطيني والقضية الام بشكل عام. والواقع أن الردة العربية الرسمية بشكل خاص عن القضية الفلسطينية، لا تعود للتجاوزات الفلسطينية التي هي باغلبها بسبب المصالح والصراعات البينية بين النظم العربية نفسها بل لقد تم توظيف هذه التجاوزات لتنفيذ مخطط بعيد الامدومعد مسبقا لكسر العلاقة بين الشعوب العربية وفلسطين وحتى تتحرر الأنظمة من التزاماتها ومسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية وتعزز علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن و«إسرائيل» من دون ربط ذلك بحل القضية الفلسطينية أو على الأقل وقف حالة الاعتداءات القاتلة المستمرة على الفلسطينيين، وذلك من خلال لجوء بعض الأنظمة العربية النحرف الانظار عن العدو الصهيوني الحقيقي باتجاه عدو خارجيا افتراضي للتغطية على فشلها في حل مشاكلها الداخلية وخيانة الامة والقضية على حد سواء. وهذا التحول في الموقف العربي الرسمي أولا والشعبي ثانيا، تختلف درجته وطبيعته من دولة عربية لأخرى، إلا أن الموقف المصري في الفترة الاخيرة له خصوصيته وخطورته ويثير كثيرا من اللبس والغطاء. فكل متابع للإعلام المصري وكل فلسطيني يقطن في مصر أو يضطر للمرور بمطاراتها وموانئها البحرية والبرية وخصوصا بوابة معبر رفح يلمس بوضوح ليس فقط تشديدا أمنيا يمكن تفهمه وتحمله من منطلق خصوصية الحالة الأمنية في مصر، بل يصطدم بعداء رسمي وشعبي غير مسبوق تجاه فلسطين، قضية وشعبا، عداا مكشوف ومباشرا وصريحا

ومقصودا مشفوعا بإهانات وإذلال ومحاولة كسر أنفة وعزة وكرامة الانسان الفلسطيني، من خلال سلوك مشين لا يتعرض له أي مواطن من أي جنسية اخرى ولا يمكن تبريره بأي اعتبارات أمنية.

بالرغم من كل شيء نجد ان اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها السادات، وإن حققت تسوية سياسية بين مصر و"إسرائيل"، إلا أنها لم تقطع الصلة بين الشعب المصري والقضية الفلسطينية وفشلت في فرض التطبيع وهو الأمر الذي استمر في عهد الرئيسين حسني مبارك ومحمد مرسي، كما لم تتعرض مصالح الفلسطينيين في مصر للخطر ولم تتم إهانتهم بطريقة ممنهجة ومقصودة إلا لفترات محدودة، أما ما يجري في مصر في عهد الرئيس السيسي حاليا فأمر خطير جدا حيث تجري صناعة كراهية الشعب المصري ليس ضد حركة حماس بل ضد كل ما له علاقة بفلسطين والمقاومة من اجلها في اي مكان من العالم العربي، ووصل الأمر لدرجة أن الفلسطيني وخصوصا القادم من غزة بات يخشى أن يعلن عن جنسيته الفلسطينية، بل ويرفض بعض الفنادق استقبال نزلاء من غزة. وقد انبرى إعلاميون وسياسيون وأكاديميون أخيرا - وكأنهم تلقوا تعليمات من مصادر عليا - لمهاجمة وشيطة ليس حزبا فلسطينيا بعينه، بل مهاجمة وشيطة الشعب الفلسطيني والتشكيك بتاريخه وعدالة قضيته وباتوا يتعاملون باستعلاء حتى مع زملائهم من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين، حتى قال بعض المحللين ان معاداة الشعب الفلسطيني وقطع صلة مصر به شرط لكسب ثقة واشنطن وفتح جسور التعاون مع "إسرائيل"، وهذا النهج هو أكثر خطورة من اتفاقية كامب ديفيد نفسها ومن التطبيع ذاته. وما الذي كان يضير مصر من أن تفتح معبر رفح في الاتجاهين وتسمح بخروج بضعة آلاف من قطاع غزة من المرضى وأصحاب الإقامة في الخارج والطلبة، ممن هم مهددون إما بالموت نتيجة المرض أو بفقدان عملهم أو فقدان مقاعدهم ومنحهم الدراسية، والأجهزة المصرية المعنية يمكنها منع هؤلاء من دخول مصر وترحيلهم مباشرة من المعبر إلى المطارات؟ أو ما الذي يمنع مصر من السماح بدخول الفلسطينيين فقط لمن تزيد اعمارهم عن سن محددة - الخمسين او الستين - كما كان يجري سابقا؟.

##### ٥ - التمرد في شبه جزيرة سيناء :

تعتبر شبه جزيرة سيناء بمثابة منطقة عازلة بين كل من مصر وكيان العدو، ويعد استقرارها مفتاحا هاما للأمنين المصري والإسرائيلي، لكن مساحتها الشاسعة التي تبلغ ٢٣,٥٠٠ ميل مربع من الصحاري والجبال، التي يقطنها السكان المحليون الفقراء، هذه الطبيعة جعلت منها مكاناً مثالياً للمتطرفين التكفيريين. وفي ضوء التهديدات المتزايدة والهجمات العنيفة في هذه المنطقة في السنوات الأخيرة، قام الطرفان المصري

والإسرائيليبتوثيق العلاقات بينهما، من أجل مواجهة التهديدات المشتركة هناك.ومنذ اندلاع الثورة المصرية في أواخر كانون الثاني ٢٠١١، والسقوط اللاحق للرئيس حسني مبارك في شباط ٢٠١١، زاد الانفلات الأمني في سيناء بشكل كبير، حيث شغل الجهاديون المحليون والأجانب، بما فيهم الجماعات التابعة لتنظيم داعش، الفراغ الذي حدث عقب ضعف الأجهزة الأمنية المصرية هناك. وقد أدى مزيج من المصاعب الاقتصادية والعداء الشديد للحكومة المصرية بعد سنوات من التمييز، وتزايد نفوذ السلفيين بين بدو سيناء منذ الثمانينات، إلى حثّ بعض بدو سيناء المصريين والبالغ تعدادهم ٣٧٠ ألف نسمة، للبحث عن أشكال غير مشروعة للدخل مثل تهريب الأسلحة. وواصل البدو المحليون لعب دور رئيس في تهريب الأسلحة من ليبيا ما بعد القذافي إلى شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة. وقامت ولاية سيناء (المعروفة سابقاً باسم جماعة أنصار بيت المقدس) التابعة لتنظيم داعش الإرهابي، بتجنيد شباب البدو المحرومين، وترهيب قادة القبائل الذين يعارضون التمرد الجهادي.

ومنذ عام ٢٠١١، هاجم المتمرّدون المسلحون المنشآت الحكومية والأمنية المصرية في سيناء، مما أسفر عن مقتل مئات الجنود المصريين وبالإضافة إلى ذلك تم تسجيل العديد من عمليات إطلاق الصواريخ وغيرها من الاستفزازات عبر الحدود من سيناء إلى "إسرائيل"، والتي كان بعضها مميتاً.

ومن بين العديد من الحوادث، شمل إحداها أربع هجمات متتالية بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة من قبل المهاجمين المسلحين بأسلحة ثقيلة وصواريخ كتف مضادة للطائرات ومدافع ومتفجرات، والتي تقتل المدنيين والجنود الإسرائيليين. ورداً على ذلك في عام ٢٠١٣، أكملت إسرائيل بناء سياج متطور من المدينة الحدودية الفلسطينية رفح إلى إيلات، مما جعل من هذا المشروع أحد أكبر المشاريع في تاريخ البلاد. بالإضافة إلى ذلك، قام الجيش الإسرائيلي بنشر عدد أكبر من القوات النظامية الأكثر تأهيلاً على الحدود.

بالرغم من ذلك، لم يكن الممكن معالجة المشكلات من جانب واحد، ولكنها بالأحرى تتطلب إجراءات مصرية-إسرائيلية مشتركة، ووفقاً لبنود معاهدة السلام، يجب أن توافق "إسرائيل" على أي وجود عسكري مصري في المناطق المنزوعة السلاح في سيناء؛ وهكذا، عندما دخل نصف مليون فلسطيني إلى سيناء عبر اختراق الحدود في عام ٢٠٠٨، سمحت "إسرائيل" للقوات المصرية بالعمل في المنطقة المنزوعة السلاح بالقرب من الحدود بين الدولتين؛ ومع الموافقة الإسرائيلية الكاملة، انخرط الجيش المصري في حملة عسكرية غير مسبقة لسحق التمرد في سيناء في آب عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٥، سمحت "إسرائيل" للجيش المصري بالحاق بفرقتين بوحداته الشرطة، وهما القوات الخاصة والدعم الجوي في شمال سيناء كجزء من

عملية سيناء، وقد سمحت مصر أيضاً لـ "إسرائيل" بتنفيذ العديد من هجمات الطائرات بدون طيار في سيناء ضد المسلحين الجهاديين.

في أوائل عام ٢٠١٥، صنفت مصر حركة حماس بجناحيها العسكري والسياسي على حد سواء كمنظمة إرهابية، وشكل القرار تحولاً في السياسة المصرية تجاه الحركة الفلسطينية، التي أعتبر جناحها العسكري، كتائب عز الدين القسام، فقط كمنظمة إرهابية. على الاثر زاد التعاون بين ولاية سيناء وكتائب عز الدين القسام، وذلك في شكل تهريب للأسلحة من سيناء إلى القطاع، وتدريب حركة حماس لمقاتلي ولاية سيناء. واتهمت مصر الحركة بتدبير وتوفير الخدمات اللوجيستية لولاية سيناء، التي أسفر هجومها في شمال سيناء في أواخر عام ٢٠١٣ عن مقتل ٣٣ جندياً مصرياً، بالإضافة إلى تهريب المتفجرات ومقاتلي ولاية سيناء عبر أنفاق غزة، بينما أنكر قادة حماس كل هذه الاتهامات. وفي حين تتشارك مصر و"إسرائيل" في وجهة النظر نفسها تجاه حماس كمنظمة إرهابية، وحيث زادت "إسرائيل" من تبادل المعلومات الاستخباراتية مع مصر، إلا أن أساليبيهما ليست متناغمة بالضرورة؛ وقد سمح السيسي بفتح معبر رفح - طريق الدخول الوحيد إلى القطاع الذي لا يقع تحت السيطرة الإسرائيلية- بشكل دوري فقط، مع استمرار إغلاقه المتكرر. وقد دمرت القوات المصرية أيضاً عشرات الأنفاق التي حفرتها حماس إلى الأراضي المصرية، والتي تؤدي دوراً فعالاً في النشاط العسكري والاقتصادي لحركة حماس. ومن عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، دمرت السلطات المصرية أكثر من ٣٠٠٠ منزل في رفح، وذلك من أجل توسيع المنطقة لتكون ٦,٠ ميل على الحدود المصرية مع قطاع غزة.

بالرغم من أي شيء تبقى مصر لاعباً هاماً هنا، فقد ساعدت أجهزة الأمن المصرية عدة مرات في المحادثات غير المباشرة وغير الرسمية بين ممثلي حماس و"إسرائيل". فعلى سبيل المثال، ساعدت الوساطة المصرية تحت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تأمين تبادل جلعاد شاليط، وهو جندي إسرائيلي كان محتجزاً منذ فترة طويلة في غزة، مقابل ١٠٢٧ أسير فلسطيني، وذلك في أواخر عام ٢٠١١. ومنذ وصول السيسي إلى السلطة، فضلت السياسة المصرية "إسرائيل" على حماس بشكل واضح؛ فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٤، وقفت القاهرة إلى جانب "إسرائيل" ضد المبادرات الأمريكية والتركية والقطرية لإنهاء القتال الإسرائيلي ضد حماس. ففي الواقع، صُمم وقف إطلاق النار الذي اقترحه السيسي، بحيث لا تخرج حماس بالمكاسب التي سوف تصورها بأنها منتصرة.

لقد أصبح الاحتلال الإسرائيلي أهم داعم إقليمي للنظام المصري برئاسة السيسي، وتمثل ذلك في صور عدة، أهمها الضغط على النظام الأميركي لعدم تجميد المساعدات العسكرية لمصر، والمساهمة في رفع العزلة الدولية عنها. وفي المقابل، ردّ النظام المصري بتقديم تنازلاتٍ غير مسبوقة، تشير إلى دفاء العلاقات وعمقها. كانت البداية بتأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو أن من مصلحة "إسرائيل" الحفاظ على استمرار السلام مع مصر، وأن هذا السلام تأسس على المساعدات الأميركية المقدمة إلى مصر، معرباً عن اعتقاده بأن تجميد المساعدات الأميركية يثير القلق في "إسرائيل"، ولذلك هو على يقين بأن واشنطن ستأخذ ذلك في حساباتها.

وقال السيسي، في حوار له مع "واشنطن بوست" في آذار ٢٠١٥ إنه يتصل بنتنياهو كثيراً. وذكر أن العلاقات الزاهنة تتسم بالثقة والاحترام، مستشهداً بما يجري في شبه جزيرة سيناء، حيث أتاحت "إسرائيل" لمصر نشر قواتٍ في مركز سيناء وشرقها، على الرغم من أن اتفاقية السلام تمنع نشر القوات هناك، وأشاد السيسي بالعلاقات المصرية - الإسرائيلية، وقال إنها تخلو من التشكيك والعدوانية، وأن العلاقات الجيدة يمكن أن تسود بين الدول العربية و"إسرائيل"، في حال توصل الإسرائيليون والفلسطينيين إلى تسوية، بموجب حل الدولتين لشعبين.

بعد عامين من تنصيبه، خطب السيسي في محافظة أسيوط في ١٧ أيار ٢٠١٦ وقال إن حل القضية الفلسطينية سيحقق سلاماً أكثر دفئاً بين الشعوب في المنطقة، مؤكداً أنه يشدد على هذه النقطة، في لقاءاته مع الأشقاء العرب ورؤساء وفود الجاليات اليهودية في العالم. وفي اليوم التالي، بعد أن دعا السيسي الإسرائيليين إلى عدم التنازل عن فرصة السلام، أعلنت "إسرائيل"، كبادرة، أنها ستعيد، للمرة الأولى، أثاراً مصرية كان قد هزّبها سارقو آثار. وقام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارتين إلى دولة الاحتلال، عقب قطيعة مصرية منذ عام ٢٠٠٧. وكانت الأولى للتعزية بوفاة الرئيس السابق، شيمون بيريس، والثانية في ١٠ تموز ٢٠١٦، ليلتقي نتنياهو في القدس المحتلة، وهي أول زيارة لمسؤول مصري في القدس، وأظهرت مودة كبيرة بين الرجلين اللذين جمعهما عشاء ومشاهدة مباراة أوروبية في مقابل حروبٍ قام بها شكري ضد "ميكروفون" قناة الجزيرة التي يتهمها بالوقوف ضد مصر. وكانت الزيارة عقب ذهاب نتنياهو بأيام إلى دول حوض النيل في إفريقيا.

وعين السيسي حازم خيرت سفيراً لمصر في "إسرائيل" يوم ٢٤ أيار ٢٠١٥، بعدما كان محمد مرسي قد سحب السفير في أثناء عدوان ٢٠١٢، لكنه لم يذهب إلى تل أبيب لمباشرة عمله إلا في كانون الثاني ٢٠١٦،

وشارك خيرت مع نظيره الأردني في حزيران من العام نفسه في مؤتمر هرتسليا الذي يناقش المخاطر الأمنية والسياسية التي تواجه "إسرائيل". وأعيد فتح السفارة الإسرائيلية في القاهرة في ١٠ أيلول ٢٠١٥ بعد إغلاقها أربع سنوات، عقب احتجاجات اقتحمت مقرها.

وسحبت مصر مشروع قرار لها في مجلس الأمن، يدين الاستيطان الإسرائيلي في كانون الأول ٢٠١٦، وكان متوقفاً أن أميركا لن تستخدم الفيتو ضد مشروع القرار، لكن ضغوطاً إسرائيلية وأميركية من الإدارة الجديدة جعلت مصر تسحب مشروع القرار، لتتقدم أربع دول أخرى بمشروع القرار، وتتم الموافقة عليه من أغلبية الدول، بما فيها مصر التي قدمت تبريراً ساذجاً للموقفين، في إحدى الهزائم الدبلوماسية الإسرائيلية المؤلمة، وإحدى حلقات التخبط المصري في إدارة ملفاته الدبلوماسية، وأيضاً أحد مؤشرات الروابط الوثيقة بين الجانبين .

في المقابل يظل الرفض الشعبي للدولة المحتلة أحد أكثر المنغصات الإسرائيلية، لإدراك الجانب الإسرائيلي أن وجود ذلك الرفض مع حرية اختيار الأنظمة سيتسبب في ضرر كبير لمصالحه. لذلك، تتنوع مسارات التطبيع مع دولة الاحتلال في الجانب الاقتصادي أو الثقافي. وأخيراً، دخلت الرياضة على خط التطبيع، حتى تضعف مناعة المجتمع في قبوله للدولة المحتلة.

على الصعيد الاقتصادي، زار وفد إسرائيلي مصر للبحث في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي

"صوتت مصر، في تشرين الأول ٢٠١٥، لعضوية "إسرائيل" في لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء" في نيسان ٢٠١٦، للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وقد بلغ حجم التصدير الإسرائيلي إلى مصر ١١٣,١ مليون دولار عام ٢٠١٥، مقابل ١٤٧,١ مليون دولار عام ٢٠١٤. وكان حجم الاستيراد من مصر إلى "إسرائيل" أقل بكثير/ فبلغ ٥٤,٦ مليون دولار فقط في العام ٢٠١٥. وفي العام ٢٠١٤ بلغ ٥٨,٣ مليون دولار، وفي آذار ٢٠١٦، نشر بنك مصر سعر الشيك الإسرائيلي في مقابل الجنيه المصري للمرة الأولى، إلا أنه غير موجود حالياً في جدول العملات، عقب الهجوم الشديد على قرار إدراجه، وتأكيد البنك المركزي المصري على عدم تداوله في السوق المصرية.

وعادت الرحلات السياحية الإسرائيلية إلى مصر في نيسان ٢٠١٥، منها رحلات إلى القاهرة تزور كنساً يهودية ومناطق أثرية مصرية، وفي أيار ٢٠١٦، التقى وفد من قطاع السياحة المصري مع إسرائيليين في القدس، وتم الاتفاق على زيادة عدد المسيحيين الأقباط المسموح لهم بزيارة الأماكن المقدسة في "إسرائيل".

وزار بابا الكنيسة الأرثوذكسية القدس في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٥، وهي أول زيارة كنسية للمدينة على هذا المستوى منذ عام ١٩٨٠ الذي صدر فيه قرار مقاطعة زيارتها لاحتلالها إسرائيلياً، ولم ينشئ القرار وضعاً جديداً، إذ لم تحدث أي زيارة بهذا المستوى الكنسي منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

ثقافياً، أدخلت مصر تعديلاً في منهج الصف الثالث الإعدادي للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ عن معاهدة السلام والصراع العربي الإسرائيلي، واحتفت الدوائر الإسرائيلية بالتعديلات الجديدة، وصدرت دراسة عنونها "السلام مع إسرائيل في الكتب الدراسية المصرية: ما الذي تغير بين عهدَي مبارك والسيسي؟" ونُشرت في دورية "تقديرات استراتيجية" عدد نيسان - أيار ٢٠١٦ الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب.

وفي الجانب الرياضي، شارك لاعب الجودو المصري إسلام الشهابي في مباراة أولمبية ضد لاعب إسرائيلي، وخسر المباراة ورفض مصافحة خصمه الذي قابله ننتياهو بعد عودته مع باقي أفراد بعثة بلاده، وقال للاعب: "إنه تلقى رسالة من مصر مفادها بأن كثيرين في مصر أسمعوا أصواتاً مغايرةً، وعبروا عن احترامهم لفوز اللاعب الإسرائيلي، لا سيما بعدما مدّ اللاعب الإسرائيلي يده لمصافحة اللاعب المصري، وذكر ننتياهو أن الحدث الرياضي تحوّل إلى حدث سياسي مهم، يدل على أن العلاقات بين الإسرائيليين والمصريين تشهد تغييراً، بدليل أن أصواتاً مختلفة لم ن تعود سماعها في السابق صدرت من مصر، ما معناه أن هنالك في مصر من يحترم الإسرائيليين ويهمّه تطبيع العلاقات".

## ٦ - التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير:

أعلنت مصر في ١٠ نيسان ٢٠١٦ إعادة ترسيم الحدود البحرية مع السعودية، وتنازلها عن جزيرتي تيران وصنافير، وأعلن وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، التزام بلاده بكل الالتزامات القانونية والدولية بشأنهما. وقد سبق ذلك القرار حديث للسيسي في أيلول ٢٠١٥ يدعو فيه إلى توسيع معاهدة السلام مع "إسرائيل"، لتشمل دولاً عربية أخرى، وبدأ ذلك التوجه في أخذ منحىً فعلياً بتلك العملية. وكتبت صحيفة الأهرام في ١١ نيسان ٢٠١٦ أن الجانب الإسرائيلي كان على صلةٍ مع الجانب المصري بتفاصيل اتفاقية ترسيم الحدود المائية. وبالرجوع إلى الموقع الإلكتروني للصحيفة تبين عدم وجود الخبر، لكن، بقي خبر في اليوم التالي جاء فيه: "ومع التزام المحللين الإسرائيليين الصمت أيضاً، اكتفت الصحف الإسرائيلية أمس بنقل تقرير المحرر السياسي لـ"الأهرام" الذي تحدث فيه عن إطلاع القاهرة تل أبيب على خطاب ولي ولي العهد

السعودي، محمد بن سلمان، إلى رئيس الوزراء، شريف إسماعيل، الخاص باحترام السعودية تنفيذ الالتزامات التي كانت على مصر، وفقاً لمعاهدة السلام الموقعة بين مصر و"إسرائيل" عام ١٩٧٩.

عاموس جلعاد، رئيس الطاقم السياسي والأمني بوزارة دفاع "إسرائيل"، من جهته، وصف عبد الفتاح السيسي، بأنه بطل وقائد سيذكره التاريخ وهو يعتبر همزة الوصل الآن بين الكيان الصهيوني ومصر. كما أكد "جلعاد" أثناء لقاء مغلق في معهد واشنطن للدراسات الأمنية والسياسية أن جماعة الإخوان بسبب أفكارها "المتطرفة" - بحسب قوله - هي أكبر خطر على الكيان الصهيوني وأن الجيش المصري بقيادة السيسي حليف لـ "إسرائيل" ويحارب الإرهاب في سيناء وغزة مع إسرائيل. وبحسب صحيفة التايمز الإسرائيلية حذر نائب رئيس جهاز "الشاباك" الأسبق يسرايل حسون، الغرب من أي قرار أو إجراء يُؤدى لإضعاف سلطة العسكر في مصر، لأنه يُمثّل ضربة للمصالح الصهيونية في المنطقة، مُتّهماً الأمريكيين بأنهم لا يُدركون حقائق بسيطة عن الشرق الأوسط. وبعد أحداث ٣ تموز مباشرة كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن أن وفداً أمنياً إسرائيلياً زار القاهرة عقب عزل الجيش للرئيس المنتخب محمد مرسي، والتقى قيادة الجيش للتأكد من تواصل التعاون الأمني بين الجانبين. واعتبرت الصحيفة أن التعاون الأمني بين "إسرائيل" والجيش المصري أصبح من العمق والاتساع بشكل لم يسبق له مثيل، لكنهما يحاولان خفض مستوى الاهتمام الإعلامي بهذا التعاون الأمني. وبعد تولي السيسي رئاسة الجمهورية بما يقارب عام واحد وتحديداً في تموز ٢٠١٥م، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بقوله إن "إسرائيل" شريكة لمصر ودول كثيرة بمنطقة الشرق الأوسط في مكافحة "الإرهاب الإسلامي المتطرف". وبعد تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي طالب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان بتعزيز التعاون بين "إسرائيل" ومصر ودعم السيسي فيما وصفها بحربه على الإرهاب في سيناء ومنحه كافة الإمكانيات، وأكد أن التعاون الاستخباري بين "إسرائيل" ومصر بشأن كل ما يحدث في سيناء هو مصلحة إسرائيلية. وأكدت هذا أيضاً محللة شؤون الشرق الأوسط في صحيفة "يديعوت احرونوت" سمدار بييري، عن أن مبعوثاً رسمياً إسرائيلياً توجه الخميس ٦ تموز ٢٠١٣م، إلى العاصمة المصرية، القاهرة، بهدف إجراء سلسلة من اللقاءات لتوطيد التنسيق الأمني بين الدولتين في ظل التطورات الأخيرة، على حد قول الصحيفة. وبعد تجميد الولايات المتحدة المساعدات العسكرية إلى مصر عام ٢٠١٣م، عبر مسؤولون إسرائيليون عن "خيبة أملهم وقلقهم" من إعلان وزارة الخارجية الأمريكية، عن تجميد مئات ملايين الدولارات من المساعدات العسكرية لمصر، والتي تقدر بـ ١,٣ مليار دولار سنوياً. وكتبت صحيفة "هآرتس" أن إسرائيل تعتبر المساعدات الأمريكية ركناً مركزياً في اتفاقية السلام مع القاهرة، ومركباً ضرورياً في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. كما أشارت الصحيفة إلى أنه تم تبليغ الحكومة المصرية بأنها تستطيع أن تعتمد على اللوبي

الإسرائيلي في واشنطن لكي ينشط من أجل مواصلة تقديم المساعدات لمصر، فما الذي يجعل المسؤولين الإسرائيليين حريصين على دعم الجيش المصري بذلك الشكل بعد أحداث انقلاب ٣ تموز بهذا الشكل، بعد ما كانت حريصة كل الحرص على عدم تقديم أي دعم للجيش المصري؛ إلا أنها رأت بأن هناك تحولا يحدث داخل الدولة المصرية وسيكون ذلك التحول في مصلحتها.

وذكر موقع ميدل إيست مونيتور في ٢٠ تموز ٢٠١٣م، أن السفير الإسرائيلي لدى القاهرة "يعقوب أميتاي" أخبر وزيراً مصرياً في الحكومة المصرية المؤقتة أن شعب "إسرائيل" ينظر للفريق الأول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع على أنه بطل قومي. وفي ٧ تموز ٢٠١٣م، أي بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي بأيام قليلة، نقلت الإذاعة العبرية عن مصدر عسكري إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن التنسيق والتعاون مع الجيش المصري مستمر، مرجحاً أن يعمل الجيش المصري بحزم في شبه جزيرة سيناء "لإعادة الهدوء إلى نصابه، لا سيما في ظل تحدي العناصر الجهادية له". وفي ١٩/٨/٢٠١٣م، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" نقلاً عن "مسؤول إسرائيلي كبير" قوله إن "إسرائيل" على وشك البدء بحملة إعلامية ودبلوماسية في الولايات المتحدة وأوروبا تدعو فيها إلى تقديم الدعم للنظام المصري المؤقت المدعوم من قبل الجيش. وبحسب المسؤول نفسه فإن السفراء الإسرائيليين في واشنطن ولندن وباريس وبرلين وبروكسل، وعواصم أخرى، سوف يجتمعون مع وزراء الخارجية في هذه الدول لمناقشة ذلك. وأضاف أنه في الوقت نفسه فإن "إسرائيل" ستضغط على الدبلوماسيين الأجانب فيها، وتقول لهم أن "الجيش المصري هو الأمل الوحيد لمنع فوضى أخرى في القاهرة".

في شهر ايلول ٢٠١٣م، أكدت أوساط دبلوماسية صهيونية أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ورئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" متفقان على أن حكم الأسد، وحكم الجيش المصري بقيادة وزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي"، أفضل من حكم الإخوان المسلمين في البلدين، مشيرةً إلى أن "السيسي" لم يعد يعتمد على سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومقتنع أنّ على "إسرائيل" تطوير تحالفات جديدة، وتعزيز علاقاتها مع دول أخرى بينها روسيا، التي يرى أن لديها مصلحة باستقرار المنطقة. وفي الشهر نفسه منحت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، السيسي وزير الدفاع المصري وقتها "شخصية العام في الشؤون الإقليمية". وقالت صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية، يوم السبت ١ شباط ٢٠١٤م، أن "إسرائيل" تتابع باهتمام التطورات في مصر. وفي كانون الثاني من عام ٢٠١٤م، أثنى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، على ما وصفه بـ "الحرب" التي تشنها السلطات المصرية على حركة المقاومة الإسلامية "حماس". وأشاد بيريس بالتحركات وحملات التحريض التي تشنها بعض الجهات المصرية على فصائل المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة "حماس". وقال بيريس "نحن في عزلة، لكننا لسنا وحدنا"، مضيفاً "العرب كانوا يريدون اقتلاع

"إسرائيل" إبان قيامها، لكنهم اليوم باتوا مقتنعين أنها ليست المشكلة، ويدركون تماماً أن الإرهاب هو العدو الأول لهم".

وفي تقرير أصدره "مركز أبحاث الأمن القومي" التابع لجامعة "تل أبيب"، ونشرها موقع المركز يوم ٥ شباط ٢٠١٤م، أوضح البرفسور إفرايم كام، نائب رئيس المركز أن استقرار نظام السيسي في مصر يمثل مصلحة استراتيجية لـ"إسرائيل". وبعد تدمير وإغراق الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة وسيناء، علّق قائد فرقة غزة في جيش الاحتلال الإسرائيلي "ميكي إدلشتاين" على هجوم الجيش المصري على الأنفاق بقوله "ما تقوم به مصر هو مثار إعجاب للجميع، فقد قام الجيش المصري مؤخراً بكل ما طالناه به على مدار السنين الماضية من تدمير للأنفاق ومتابعة أكثر للمعابر الحدودية والحد من إدخال البضائع". وفي هذا الصدد قال الجنرال موشيه كبلينسكي، نائب رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي إنّ الجيش المصري حليف مهم لـ"إسرائيل". ومصالحها الاستراتيجية تقتضي تعزيز قدرته على استعادة الاستقرار والهدوء في مصر. وخلال مشاركته في برنامج (الأسبوع) الذي بثته قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة، شدد كبلينسكي، على أن الجيش المصري بصفته حليفاً لـ"إسرائيل" مهتم بعدم تحول سيناء إلى نقطة انطلاق لتنفيذ عمليات ضدها انطلاقاً من سيناء، علاوة على إدراك قيادة الجيش المصري أهمية الحفاظ على اتفاقية (كامب ديفيد) مع الكيان الصهيوني. وفي ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦ كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية النقيب عن معلومات تفيد بأن "إسرائيل" تقدم دعماً للجيش المصري في سيناء يتمثل في الصواريخ الاعتراضية والمعلومات الأمنية عن المسلحين هناك. وأن رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي يورام كوهين زار القاهرة خلال الحرب على غزة صيف ٢٠١٤ وبعدها، وتباحث مع المصريين في قضايا تتعلق بغزة وحركة حماس. كما أضاف وزير البنى التحتية والطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس، أن السيسي غمر الأنفاق على حدود بلاده مع قطاع غزة بالمياه "بناءً على طلب من إسرائيل"، وأن "التنسيق الأمني بين إسرائيل ومصر أفضل من أي وقت مضى". وكان الجيش المصري بدأ في ١١ ايلول ٢٠١٥ ضخ كميات كبيرة من مياه البحر في أنابيب مدّها على طول الحدود مع قطاع غزة لتدمير الأنفاق الموجودة أسفل الحدود عبر إغراقها، ولاستكمال مخطط إنشاء منطقة خالية من الأنفاق (مساحتها كيلومتران) في الشريط الحدودي مع غزة الذي بدأت السلطات المصرية العمل فيه منذ تشرين الاول ٢٠١٤. يضاف إلى هذا ما صرّح به السفير الإسرائيلي لدى مصر حاييم كوهين لأسوشيتد بريس، أن مصر و"إسرائيل" تتمتعان بعلاقات قوية". وقد جاء تصريحه على خلفية عشاء إفطار قدمته السفارة الإسرائيلية للموظفين المصريين العاملين بالسفارة. وأضاف كوهين أن هناك "تفاهماً قوياً" بين الجيشين بشأن تطور الأوضاع بالمنطقة وشبه جزيرة سيناء".

وفي أول لقاء مُعلن يجمع بينهما اجتمع السيسي برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الولايات المتحدة على هامش فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم ٧٢ بنيويورك، والتي عقدت يوم ١٩ ايلول ٢٠١٧م. وكان أبرز الحضور من الجانب الإسرائيلي "مئير بن شابات"، مستشار الأمن القومي لنتنياهو، والذي تم تعيينه في منصبه قبل شهرين من هذا التاريخ، بعد أن كان يشغل منصب قائد "لواء الجنوب" في جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك". وعرضت وسائل الإعلام الإسرائيلية صوراً للسيسي وهو يتبادل الحديث مع مئير بن شابات مستشار الأمن القومي لنتنياهو، وكان أبرز حضور اللقاء من الجانب المصري اللواء خالد فوزي مدير المخابرات العامة المصرية السابق. وبعد اللقاء مباشرة، أصدر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بياناً وصف فيه المناقشات بين السيسي ونتنياهو بالشاملة وأنها تطرقت إلى مشكلات المنطقة. ولم يكن هذا اللقاء هو الأول من نوعه الذي جمع بين السيسي ونتنياهو، بل سبقة لقاءان لم يعلن عنهما بشكل صريح، وهما لقاء العقبة الذي عقد في كانون الثاني ٢٠١٦، وجمع السيسي ونتنياهو وكلا من ملك الأردن عبد الله الثاني ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري، ولقاء القاهرة الذي جمع السيسي وكلا من نتنياهو وزعيم المعارضة الإسرائيلية إسحاق هيرتزوغ في آب ٢٠١٦. وفي شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٧م، قال وزير الدفاع اليوناني "بانوس كامانوس" أن القوات الجوية اليونانية أجرت تدريبات مشتركة مع قبرص و"إسرائيل" ومصر ودول أوروبية أخرى، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار في شرق المتوسط، وكان هذا التدريب هو الأول من نوعه "المعلن عنه" الذي جمع بين وحدات من الجيش المصري بوحدات من الجيش الإسرائيلي جنباً إلى جنب في تدريب عسكري مشترك، وطبقاً للعقيدة التدريبية المتعارف عليها داخل الجيوش أن التدريبات المشتركة تكون مع الجيوش الصديقة والحليفة، لتوحيد المفاهيم والخطط العسكرية، والتنسيق فيما بينهم.

ولعل ما يُظهر أكثر المرحلة الجديدة التي بدأت من بعد ٣ تموز ٢٠١٣م، بين مصر و"إسرائيل"، ويُبين إلى أي مدى وصلت العلاقة بين مصر و"إسرائيل"، ويوضح شكل العلاقة الجديدة بين البلدين التي قامت بينهما ثلاث حروب من قبل وتحتل إلى وقتنا هذا أراضٍ عربية في فلسطين ولبنان وسوريا، ما كشفت عنه صحيفة النيويورك تايمز في مطلع شهر شباط ٢٠١٨م، حيث كشفت الصحيفة الأمريكية النقاب عن شنّ الطائرات الإسرائيلية غارات جوية على سيناء لضرب مواقع المسلحين المتواجدين في سيناء بعلم القاهرة، وموافقة السيسي، وبناء على ما قالته الصحيفة، فإنه على مدى أكثر من عامين قامت طائرات بدون طيار إسرائيلية، وطائرات هليكوبتر، ومقاتلات بغارات جوية سرية، بلغت أكثر من ١٠٠ غارة داخل مصر، وفي كثير من الأحيان أكثر من مرة في الأسبوع، وبموافقة السيسي. وأوضحت الصحيفة أن التعاون الملحوظ بين

"إسرائيل" ومصر يمر بمرحلة جديدة في تطور علاقتهما، وبعد عداء في ثلاث حروب، ثم خصوم في سلام غير مستقر، حيث أصبحت مصر و"إسرائيل" الآن حليفين سريين في حرب سرية ضد عدو مشترك. وشددت الصحيفة على أن تعاون الجيش المصري والجيش الإسرائيلي في شمال سيناء، هو الدليل الأكثر دراماتيكية على أن سياسة المنطقة يُعاد تشكيلها بهدوء. ورأت الصحيفة أن وجود أعداء مشتركين مثل داعش وإيران، دفعت قادة العديد من الدول العربية بهدوء إلى مواءمة متزايدة مع إسرائيل.

تلك الدلالات والمؤشرات توضح مدى التغيير الذي طرأ على العقيدة الاستراتيجية للجيش المصري نحو "إسرائيل"، وتبين إلى أي مدى أصبح هناك تعاون وتحالف عسكري وأمني واستخباراتي بين الجيشين المصري والإسرائيلي، وان الدولة المصرية بدأت مرحلة جديدة مع "إسرائيل".

#### ٧- مبادرة السيسي للسلام والدولة الفلسطينية في سيناء :

وفقاً لمراسلة إذاعة الجيش الإسرائيلي، إيلائيل شاحر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف المبادرة السياسية، التي عرضها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في لقاءه معه بتاريخ ٦/٩/٢٠١٤، أي بعد أسبوعين من انتهاء الحرب على غزة عام ٢٠١٤، وقد وصف الإعلام الإسرائيلي الخطة بالطموحة والشاملة. وتُقرّح الخطة مضاعفة مساحة قطاع غزة بخمسة أضعاف على حساب شبه جزيرة سيناء، وإقامة دولة مستقلة للفلسطينيين فيها، أما الفلسطينيون الذين سيبقون في مدن الضفة الغربية، فسيحصلون على حكم ذاتي مقابل التنازل عن مطلب العودة لحدود ١٩٦٧، وفقاً للخطة (اخبار القناة الثانية الإسرائيلية، ٢٠١٤). وتقضي الخطة بنقل ١٦٠٠ كم<sup>2</sup> من سيناء للفلسطينيين ليقموا عليها دولة، ويستطيع اللاجئون الفلسطينيون أن يقيموا في هذه الدولة بدلاً من حق العودة لبلادهم، ويشترط السيسي بأن تكون دولة منزوعة السلاح، ووفقاً لمصادر مقربة ومطلعة على تفاصيل الخطة، فإن الرئيس الفلسطيني رفضها بشكل قاطع، أما نتنها هو فكان على اطلاع كامل عليها، ولكنه لم يعرضها على أي من أعضاء حكومته، ولا حتى على المطبخ المصغر (اخبار القناة الثانية، ٢٠١٤).

من الجدير نكره أن هذه الخطة تتحدث عن الأراضي المصرية المحاذية تماماً لقطاع غزة، وهي لم تكن من بنات أفكار الرئيس المصري، بل إن أكاديميين إسرائيليين اقترحوها قبل ثماني سنوات، وأعاد غيورا أيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي سابقاً، طرحها على النظام المصري في عهد حسني مبارك، والذي بدوره رفضها في ذلك الوقت، أما السبب وراء اقتناع السيسي بهذه الخطة، وفقاً للتقديرات الإسرائيلية، فهو أن الجيش

المصري فشل في مواجهة التنظيمات المسلحة في سيناء. ووفقًا لإذاعة الجيش الإسرائيلي، فإن السيسي بذل جهدًا ومارس ضغوطاً كبيرة على الرئيس الفلسطيني لإقناعه بتبني هذه المبادرة، قائلاً له: "لقد بلغت من العمر ثمانين عامًا، فإذا لم تدرك نفسك فإن من سيخلفك سيقبل بهذه المبادرة"، ولكن الرئيس الفلسطيني رفض ذلك بشدة. وفي مقابل حديث الإعلام الإسرائيلي عن المبادرة، نفت مصادر مقربة من السيسي هذا الخبر، بل واتهمت الرئيس السابق محمد مرسي بإبلاغ صحيفة اليوم السابع بأن الخطة طُرحت كأحد البدائل في عهده، ثم اقترحها على الفلسطينيين وفقًا لخطة الإخوان المسلمين ومؤامرتهم الدولية، حسب قول المصدر المصري، حيث تنازلوا عن قدسية أرض الوطن المصرية، التي دفع المصريون دماءهم دفاعًا عنها، وطلب من وسائل الإعلام المصرية عدم التعاطي مع هذا الخبر.

كما أن مصادر في حركة فتح -مقربة من الرئيس الفلسطيني- نفت الخبر بشكل قاطع، وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن كل ما نشره الإعلام الإسرائيلي، ثم الإعلام الفلسطيني ليس صحيحًا، ودعا الشعب الفلسطيني ووسائل الإعلام الفلسطينية إلى الحذر من هذا النوع من الأخبار.

على كل حال لم يعد خافيًا على أحد مدى الدفء في العلاقة بين "إسرائيل" والنظام المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما لا يخفى مدى التغلغل الإسرائيلي في النظام المصري، وحتى في النخب السياسية المصرية المحسوبة على النظام. فهذه المبادرات والأفكار والشعارات، التي تُطرح علنًا أحيانًا وسرًا أحيانًا أخرى، ومن قبل الرئيس المصري نفسه، ومقربين منه، ومن قبل نخب مصرية تلتقي معه، تدعو كلها إلى التطبيع مع "إسرائيل"، وإلى سلامٍ دافئٍ معها، وإلى التنازل عن الحقوق العربية، الأمر الذي يكفي للتوصل إلى نتيجة مفادها أن "إسرائيل" أصبحت تتحكم في هذه النخب والقيادات، لدرجة جعلتها تدافع عن "إسرائيل"، وتطالب باعتبارها دولة طبيعية في المنطقة. وإذا كان الجيش المصري، كما يقول شتاينيتس، يشن حربًا ضد قطاع غزة بناءً على رغبة "إسرائيل"، فلا عجب أن تكون المبادرات التي يطرحها المصريون هي أيضًا رغبات إسرائيلية. وإذا سلمنا بما يقوله الإسرائيليون، وما قيل عن دور "إسرائيل" في تثبيت دعائم الانقلاب، وتجنيد الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري له من الغرب، فإنه من الطبيعي أن تُقدّم مصر مقابل ذلك خدمات موازية ومكافئة لـ "إسرائيل".

من خلال قراءة ما كتبه قادة الجيش المصري وقت الحروب مع "إسرائيل" أعوام (١٩٤٨-١٩٥٦-١٩٦٧-١٩٧٣)، وجدنا أنهم كانوا ينظرون إلى "إسرائيل" على أنها "العدو الاستراتيجي" ليس لمصر فقط بل للأمة العربية ككل، وأن الأجواء السياسية والعسكرية بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، فرضت على الدولة المصرية إبرام اتفاقيات سلام مع "إسرائيل"، ولكن كان راسخاً في عقيدتهم الإيمانية والاستراتيجية انه سلام مؤقت وأنه سلام غير مستقر، وأنه إن عاجلاً أم آجلاً ستكون هناك حروب أخرى مع العدو المحتل التوسعي والذي لم يكف عن العمل من اجل تحقيق أهدافه في المنطقة للوصول إلى "إسرائيل الكبرى" والسيطرة على المنطقة، وأنه على الدولة المصرية، بل على العرب ككل أن تتضافر وتتلاحم جهودهم ويكونوا على استعداد دائم لمواجهة هذا العدو الاستراتيجي.

لقد شكّل قرار السادات زيارة القدس البداية الحقيقية لتكريس حالة وعقلية الهزيمة في مصر وغالبية العالم العربي، على الرغم من أن حرب ١٩٧٣ كانت أتاحت فرصة حقيقية لتجاوزها. وقد تسبب هذا القرار في تآكل دور مصر الإقليمي والدولي. ومع غياب الدور القيادي لمصر توالى الكوارث على العالم العربي، بدأت بتمير العراق ووقوعه فريسة للاحتلال الأجنبي، وتواصلت مع محاولة تدمير سوريا ومن ثم تكاثر التنظيمات الإرهابية كالطاعون الذي ضرب المنطقة، وفي ظلها تواصلت السياسات التي تسببت في اندلاع شرارة ما سمي تجاوزا "الربيع العربي" الذي تم إجهاضه وأدى إلى تحول العالم العربي إلى ما يشبه المسرح العبثي، خاصة اثر الهزيمة العربية وراء وهم التسوية السياسية مع "إسرائيل" مما قاد المنطقة إلى ما هي عليه الآن من كوارث وسيقودها إلى ما هو أسوأ إن استمرت النظم العربية في السير على النهج الساداتي نفسه. والمؤسف أن عقيدة الجيش المصري نحو "إسرائيل" قد بدأت تتفاهم شيئاً فشيئاً مع وصول عبد الفتاح السيسي الى رأس هرم الجيش المصري ثم على رأس الحكم في الدولة المصرية. ولعل احتفاء المسؤولين الإسرائيليين بالسيسي كان مؤشراً على ما كان يتوقعه الإسرائيليون من العلاقة بينهم وبين مصر بعد ٣ تموز ٢٠١٣م، وبعد مرور ٤٥ عاماً على نصر ١٩٧٣، يحاول السيسي تغيير العقيدة القتالية للجيش المصري، من اعتبار "إسرائيل" هي العدو الأول، إلى اعتبارها صديقاً يمكن التنسيق معه في إطار واسع من العلاقات الاستراتيجية، ليس فقط في مسألة التفاهم حول نشر قوات عسكرية إضافية في سيناء لمواجهة المجموعات الارهابية المسلحة، لكن لدرجة المشاركة في تلك العمليات.

لم تقتصر العلاقة الحميمة بين النظام المصري الحالي و"إسرائيل" على التنسيق والتعاون الأمني في سيناء، بل امتدت إلى الحديث عن سلام دافئ ومصالح مشتركة، وتشكيل محاور إقليمية، تضم "إسرائيل" ودولاً عربية في حلفٍ ضد أعداء مشتركين.

كما امتدت هذه العلاقة إلى طرح مبادرات عربية ما كان ليطرحها سابقًا أحد غير "إسرائيل". فالعلاقات الإسرائيلية العربية الحالية، وفي الوقت الذي عُلق فيه عملية السلام مع الفلسطينيين، دفعت حكومة نتنياهو، وعبر وزير خارجيتها السابق لبيرمان، إلى السعي نحو خلق وبناء جبهة إستراتيجية سرية ضد إيران.

فنتنياهو يقول منذ سنوات أن "إسرائيل" تشترك مع دول عربية في الموقف نفسه من إيران، ولكن المطلعين على ما يدور من خفايا الأمور، يتحدثون عن حلف إستراتيجي بين "إسرائيل" ودول المنطقة، لبعض هذه الدول علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، ولكن البعض الآخر يقاطع "إسرائيل" رسميًا وعلنًا.

صحيح أن السفراء العرب في واشنطن رفضوا، وبشكل دبلوماسي لبق، حضور خطاب نتياهو عن الخطر النووي الإيراني في الكونغرس في آذار ٢٠١٥، والذي أراد نتياهو من حضورهم له أن يظهر للإدارة الأمريكية، أنه ليس الوحيد القلق من المسألة النووية الإيرانية. إلا أن المقال الذي كتبه رئيس تحرير موقع قناة العربية، فيصل عباس، قبل يوم من خطاب نتياهو، وتحت عنوان "أنصت لنتياهو يا أوباما"، أظهر دعمًا سعوديًّا علنيًّا نادرًا لـ "إسرائيل". وبعد ذلك بأيام، نشر كاتب آخر في السعودية مقالاً آخر تحت عنوان "إيران ليست عدوك وحدك يا نتياهو". ويُعبّر هذا الرفض المؤدب من قبل السفراء العرب من جهة، والمقالات الداعمة لـ "إسرائيل" من جهة أخرى، عن العلاقة المعقدة في السنوات الأخيرة بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية منها مصر. وفي المقابل، ترى "إسرائيل" أن التصريحات العربية التي تنتقدها، وتنتقد جرائمها ضد الفلسطينيين، هي مجرد ضريبة كلامية، لإظهار الأنظمة العربية وكأنها ما زالت ملتزمة بالقضية الفلسطينية، فقد قال وزير الدفاع السابق موشيه يعلون: "إن العرب في لقاءاتهم الثنائية معنا لا يذكرون الموضوع الفلسطيني بتاتًا". والسياسي يعرف خطورة الرأي العام في هذا الجانب، ويعلم بأن القضية الفلسطينية ما زالت مؤثرة. فالرئيس الذي دُكر بأنه يُجري اتصالات هاتفية مع نتياهو بين الحين والآخر، هو نفسه من قال في مقابلات سابقة بأن الانفتاح على "إسرائيل" مشروط بتقدم إسرائيلي باتجاه الفلسطينيين. والسياسي لا يتحدث عن اتفاق شامل، وإنما عن خطوة بالمستوى السياسي، وهو يقول ذلك لأنه يرى أن المصالح الإسرائيلية والمصرية متشابكة، كما يقوله بالتزامن مع الذكرى الـ ٣٨ لاتفاق السلام، الذي نص على ضرورة حل القضية الفلسطينية، وهو ما لم يتم حتى الآن، وهو يرى أن مصالح البلدين التقت بشكل غير مسبوق ضد أعداء مشتركين، مثل التهديد الإيراني وداعش وحماس.

وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على حجم ما يدور خلف الكواليس من علاقات بين مصر و"إسرائيل"، منها على سبيل المثال:

- تصريح وزير البنى التحتية "يوفال شتاينيتس" في شباط الماضي، عندما قال إن مصر أغرقت أنفاق حماس على حدود رفح بناء على طلب إسرائيلي.
- الزيارات المتكررة لمسؤولين إسرائيليين للقاهرة، ومن بينهم مبعوث نتياهو "إيتسحاق مولخو"، وغيره من الضباط الكبار.
- لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع وفد من زعماء اليهود، وعلى رأسهم المقرب من نتياهو "مالكوم هونلاين".
- موافقات "إسرائيل" المتكررة لمصر لاستخدام قوة عسكرية كبيرة في سيناء، في حربها ضد الجماعات المسلحة.
- تجاهل "إسرائيل" للملحق العسكري لاتفاقية السلام.
- تقديم "إسرائيل" الدعم لمصر في واشنطن من أجل إقناع الرأي العام بأن مصر تحارب الإرهاب، وذلك بهدف إقناع واشنطن بأن تكون أكثر انفتاحًا بشأن الدعم العسكري وغير العسكري لنظام السيسي.
- زيارة وفد من لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست برئاسة رئيس اللجنة "تساحي هنيغبي"، والتي أكدت لكل من قابلتهم في واشنطن أن مصر مستعدة، بقوة وبشكل صارم، لمواجهة ولاية سيناء التابعة لداعش، ومواجهة تهريب الأسلحة إلى حماس في قطاع غزة.
- الرسائل التي ترسلها "إسرائيل"، والتي تُظهر رغبتها في أن ترى مصر مندمجة في الحلف الإقليمي مع اليونان وقبرص.
- إن التقارب والتحالف مع "إسرائيل" هما باختصار سياسة عبد الفتاح السيسي الذي عمل عليها منذ الثالث من تموز عام ٢٠١٣م، كي يقدم نفسه للمجتمع الدولي وخاصة الأميركي، على أن مصر هي في مرحلة جديدة من العلاقات مع "إسرائيل"، ستصل إلى مستوى لم تصل إليه من قبل على الصعيد العسكري والسياسي، وأن تغيير عقيدة الجيش المصري نحو "إسرائيل" كانت أولى خطوات المرحلة الجديدة، وأنه سيعمل على التقارب في العلاقات المشتركة بشكل لم يرق به حتى الرئيس الراحل أنور السادات والرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ومرحلة حكم المجلس العسكري. ويمكن فهم سعي السيسي للتقارب الشديد مع العدو في إطار إقناع المجتمع الدولي بدعمه لترسيخ قدميه في الحكم، على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه، وتحديدًا في مسألة الحريات وتردي أوضاع حقوق الإنسان، وعمليات القتل خارج القانون، والتصفيات الجسدية.

هكذا بالفعل أصبحت "إسرائيل" حليفاً استراتيجياً للدولة المصرية نتيجة ما يقدمه الجيش المصري للعدو الإسرائيلي من خدمات، ومحاربهته للإسلام السياسي "الإخوان المسلمون" والذي تعتبره "إسرائيل" امتداداً للحركة الإسلامية حماس في فلسطين، واعتبار النظام الحالي في مصر تلك الجماعات بأنها تمثل منشأ الحركات "الإرهابية" في المنطقة وهي "عدو" الجيش المصري والدولة المصرية. وفي مقابل كل هذا لم نسمع إلى الآن أصواتاً داخل الجيش المصري تعارض هذا التحول الخطير الطارئ على توجهات الدولة المصرية، الدولة صاحبة أقوى وأكبر الجيوش العربية حالياً، والتي تعمل "إسرائيل" على هدمه وتدمير عقيدته القتالية حتى تكون هي صاحبة الكلمة الأولى في منطقة الشرق الأوسط، علماً بأن هذه التحالفات، من وجهة النظر الإسرائيلية، ما هي إلا خطوات تكتيكية فقط، لتفكيك الدولة المصرية سياسياً وعسكرياً وأمنياً.